نظام الوزارة عند سلاجقة الروم في بلاد الأناضول (470 - 708هـ / 1077 - 1308م)

فاطمة يحيى زكريا الربيدي
الفلسفة في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، كلية عجلون الجامعية
جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

الملخص

يعد منصب الوزارة من أهم المناصب الإدارية وأرفعها مكانة عند السلاجقة، وكان تعيين الوزراء في سلطنة سلاجقة الروم من صلاحيات السلاطين العظام، فلما ضعف السلاطين انتقلت تلك الصلاحيات إلى الأمراء وقادة الجيش، وبعد الاحتلال المغولي للأناضول أصبح تعيين الوزراء يتم عن طريق أباطرة المغول.

سلطت هذه الدراسة الضوء على أحوال الوزارة السلجوقية في بلاد الروم، وعرضت لأهم الوزارات السلجوقية التي توافدت على كرسي الوزارة، وبينت أسس الاختيار والتعيين، وكشفت عن مهارة الوزراء وخبرتهم في الشؤون الإدارية والمالية وقدرتهم على قيادة الجيوش العسكرية وكفاءتهم في الوفادات والسفارات الدبلوماسية وإبرام المعاهدات.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن الوزراء أهملوا واجباتهم في خدمة السلطنة، وكانوا يزاولون نشاطهم العسكري والمالي والإداري حتى أواخر العصر السلجوقي وسقوط السلطنة، من أجل مصالحهم الشخصية.

الكلمات المفتاحية: الصدارة العظمى، الوزارة السلجوقية.

المقدمة

أنشأ السلاجقة دولتهم في إقليم الأناضول الذي عرف ببلاد الروم على إثر التمرد الفاشل الذي قام به قتلمش بن إسرائيل ضد السلاجقة العظام في بلاد فارس سنة (456هـ/ 1064م)، وتمكن ابنه الأمير سليمان بن قتلمش (ت479هـ/ 1086م) من الهروب إلى غرب الأناضول وتأسيس قواعد دولة إسلامية قدر لها أن تحكم بلاد الروم خلال الفترة الممتدة (470-708هـ/ 1077-1308م)[1].

توارد على حكم سلطنة سلاجقة الروم خمسة عشر سلطانًا اتخذوا من مدينة قونية[2] عاصمة لهم[3]، واختلفت مساحة البلاد التي حكموها تبعا للظروف السياسية التي كانوا يواجهونها، وكانت جبهاتهم القتالية مستمرة مع البيزنطيين في الغرب ومملكة أرمينية من الشرق بسبب التوسعات الإقليمية ورغبة السلاطين في مد نفوذهم السياسي حتى وصلت الدولة إلى أقصى اتساع لها زمن السلطان الأعظم علاء الدين كيقباد الأول (617-634هـ/ 1219م-1236م) واستقرت في عهده النظم الإدارية وازدهرت الدواوين، وفي سنة (640هـ/ 1242م) دانت سلطنة السلاجقة لتبعية الحكم المغولي فاضطربت الأحوال السياسية في البلاد ودبَّ الخلل بجميع أركان الدولة وأجهزتها الإدارية بما فيها السلطنة والوزارة.

شكّل منصب الوزارة أهمية كبيرة في تاريخ سلطنة سلاجقة الروم واحتل الوزير مرتبة الرجل الثاني في الدولة بعد السلطان السلجوقي الذي كان يمثل أعلى سلطة سياسية حاكمة في البلاد.

وقد تركزت شؤون الإدارة المدنية في دولة السلاجقة في خمسة دواوين رئيسة هي: الوزارة (الصدارة العظمى)[4]، والاستيفاء[5]، والطغراء[6]،

(1) بوزورث، الأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي،ص ص 185-187.

(2) قونية: عاصمة الدولة السلجوقية فيها دار السلطنة، وقصور السلاجقة، حسنة العمارة والبناء كثيرة الينابيع والبساتين، تحفها الجبال من جميع الجوانب إلاّ جهة الشمال، أعاد بناءها السلطان علاء الدين كيقباد الأول، وشيد عليها سورا عظيما، وفي أسفلها خندق يبلغ عمقه عشرين ذراعًا، وارتفاع السور ثلاثون ذراعًا. ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص 186، والقزويني، نزهة القلوب، ص 149، وابن بطوطة، تحفة النظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار «رحلة ابن بطوطة»، ص 309، وابن عبدالحق، مراصد الاطلاع، 3/ 1134، ولسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ص 145-150.

(3) منجم باشي، جامع الدول «تاريخ السلاجقة ملوك الروم من آل سلجوق الذيل في فروع السلاجقة»، 2/ 2.

(4) إقبال، الوزارة في عهد السلاجقة، ص ص 43-44، وكلاوسنر، دراسة في الإدارة المدنية في العصر العباسي الوزارة أنموذجا (447هـ-1055م/ 590هـ-1194م)، ص ص 42-46.

(5) الاستيفاء: يسمى القائم بأعمال هذه الوظيفة المستوفي، وكانت منزلته في مملكة السلطان التالية لمنزلته. إقبال، الوزارة في عهد السلاجقة، ص 44. إقبال، الوزارة في عهد السلاجقة، ص ص 43-44، وكلاوسنر، دراسة في الإدارة المدنية في العصر العباسي الوزارة أنموذجا (447هـ-1055م/ 590هـ-1194م)، ص ص 42-46.

(6) ديوان الطغراء، له رئيس يسمى الطغرائي، وكان بمنزلة الوزير للسلطان يصطحبه إذا سافر للصيد، ومعنى الطغراء: القوس والنشابة -حيث تبناه الأتراك ختمًا لهم ورمزًا

والإشراف[1]، وعرض الجيوش[2]. وتعدّ الوزارة من أهمّ هذه المناصب الإدارية وأرفعها مكانة، وذلك لأن السلاطين كانوا يضعون أزمّة الأمور بأكفّ الوزراء، والوزارة لازمة في تشييد قواعد الدولة وإرساء قوائم الحكم والفتوحات، ورعاية الرعية، وقيادة الجيوش[3].

ورد عند علماء الفكر السياسي الإسلامي نوعان من الوزارات: وزارة تفويض، يقوم فيها الحاكم بتفويض أمور الدولة إلى وزير يديرها بمعرفته واجتهاده، ووزارة تنفيذ يكون فيها الوزير أقل شأنًا لأنه ينفذ أوامر الحاكم[4].

فغدت بذلك وزارة التفويض استسلامًا لأن الحاكم يفوض وزيره في حقوق الرعية والحاكم معا، ووزارة التنفيذ استمدادًا لأن الوزير يقلد فيها حقوق الحاكم خاصة دون حقوق الرعية وهناك فرق كبير بين الوزارتين من حيث التقليد والعزل والصلاحيات والاختصاصات[5].

وقد تذبذبت أحوال الوزارة السلجوقية ما بين تنفيذية وتفويضية حسب الظروف السياسية والمحن الداخلية التي شهدتها السلطنة.

أوكل السلاجقة في بداية حكمهم مهام الوزير إلى مستشار أو كبير للأمناء يعوّل عليه برئاسة الاجتماعات أثناء غياب السلطان، وكان يتولى جميع الشؤون الداخلية في السلطنة[6]، وفي عهد السلطان عز الدين كيكاوس الأول (607-617هـ/ 1210-1219م) ظهر منصب الوزارة لأول مرة بصفته الرسمية التي كانت عليه حال الوزارات في الدول والسلطنات، فأصبح اختيار الوزراء وتنصيبهم يخضع لمعايير وأسس وتراتيب وبرتوكولات يتولاها السلطان بنفسه، واكتسب الوزراء نفوذهم من قوة السلطان وهيبته، وظلَّ هذا حال الوزارة حتى تغيرت الأوضاع السياسية بعد الاحتلال المغولي للأناضول سنة (642هـ/ 1246م)، فتراجعت أهمية الوزارة مع التراجع الذي أصاب جميع مؤسسات السلطنة، فقد اختلت الموازين ووهنت القوى.

كما أثّرت الصراعات الأهلية بين ورثة العرش السلجوقي في تدهور النظم السياسية والإدارية في السلطنة، وهو مظهر عام من مظاهر الحقبة السلجوقية ساد في بلاد الأناضول، فتأثرت أحوال الوزارة، وانقسمت إلى وزارتين تبعًا لدولة الرأسين التي اشترك فيها بالحكم سلطانيين في آن واحد وعزز من وجودها المغول ودعموها بهدف تفتيت وحدة السلطنة لإحكام قبضتهم.

- وزراء السلاجقة (أسس الاختيار والتعيين)

ذكر ابن بيبي أنَّ البحث في أحوال سلطنة السلاجقة في بلاد الروم في مراحلها الأولى ليس من الأمور المحققة، ومن المتعذر تماما وجود الكتب التي أرخت لذلك العصر، وليس بالإمكان الوثوق بأقوال النقلة وأقاصيص السّمار لبعد عهدهم[7]. لذلك فإنَّ البحث في نشأة مؤسسة الوزارة وتطورها في الأناضول زمن السلاجقة أمر تعتريه بعض العقبات والصعوبات بسبب قلة المعلومات.

أعمل المستشرق كلود كاهن (Claude Cahen) جهده في الكشف عن أول من وزر لسلاجقة الروم، وذكر بأنه "اختيار الدين الحسن بن جابراس" وكان ذلك إبّان سلطنة عز الدين قليج أرسلان الثاني[8] (551-588هـ/ 1156-1192م) وأكّد أن وزارته كانت قبل سنة (571هـ/ 1176م)[9]. وعند البحث في تلك الوزارة، استوقفنا أنَّ الحسن بن جابراس لم يلقب بلقب «الوزير» أو «الصدر الأعظم»، أو «الدستور المعظم» أو غير ذلك مما أطلق من التشريفات والألقاب الرسمية على

للسيادة- ويقع هذا الختم في أعلى جميع المراسلات الرسمية. وديوان الرسائل والإنشاء شعبة من شعب ديوان الطغراء. إقبال، الوزارة في عهد السلاجقة، ص 44، وكلاوسنر، الإدارة المدنية، ص 46.

(1) الإشراف: ديوان يطلق على رئيسه المشرف، وهو مكمل لديوان الاستيفاء في إدارة أموال الديوان وضبط الحسابات وإثبات الواردات والصادرات. إقبال، الوزارة في عهد السلاجقة، ص 55.

(2) ديوان عرض الجيوش يتولاه العارض ومهمته ضبط نفقات الجيش ومرتباته وتنظيم تغذيته وتفقد المجندين ورجال الجيش. إقبال، الوزارة في عهد السلاجقة، ص 57.

(3) خواندمير، دستور الوزراء، ص 133.

(4) الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 39.

(5) الماوردي، قوانين الوزارة وسياسة الملك، ص ص 207-208.

(6) رايس، السلاجقة تاريخهم وحضارتهم، ص 101.

(7) ابن بيبي، الأوامر العلائية في الأمور العلائية، ص 2.

(8) السلطان قليج أرسلان الثاني بن أرسلان بن مسعود (551-588هـ/ 1192-1196م)، كان حسن السيرة عادلا في الرعية، شهدت السلطنة في عهده تطورا وتوسعات كبيرة على جميع الجبهات، وكان صاحب سياسة حسنة. منجم باشي، جامع الدول، 2/ 20.

(9) انظر: Cahen, 1968, Pre-Ottoman Turkey. p 225.

الوزراء السلاجقة في بلاد الروم، وإنما كان يُلقب بـ «الأمير الحاجب» أو «مدبّر السلطان»[1].

ولما اعتلى السلطان عز الدين كيكاوس الأول عرش السلطنة سنة (607هـ/ 1210م) عيَّن جلال الدين قيصر في منصب «البروانـاة» وجعله جملة ملكه ومدبّر أمره[2]، وكانت وظيفة «البروانكية» قد ظهرت عند السلاجقة وتعني في عرفهم «أمير الحجّاب»[3]. وأطلق هذا اللقب على الوزير الأعظم في دولة سلاجقة الروم[4]، ولعل هذا ما يفسر لنا أن الأمير الحاجب أو «البروانـاة» كان هو القائم بمهام الوزير وأعماله في السلطنة وظل على هذا الحال إلى حين ظهور منصب الوزارة بصفته الرسمية زمن السلطان عز الدين كيكاوس الأول.

وكان أول من تولّى منصب الصدارة السلجوقية زمن السلطان عز الدين كيكاوس هو الوزير مجد الدين بكر الذي وصف بأنه لم يكن له نظير بالعالم[5]، وهو وصف فيه شيء من المبالغة، وربما قصد منه بيان المكانة الكبيرة التي كان يحتلها هذا الوزير، ولا ندري متى أوكلت إليه مهمة الوزارة تحديدًا، ولكنه ظلَّ وزيرًا للسلطنة حتى وفاة السلطان عز الدين كيكاوس سنة (617هـ/ 1219م).

وعندما تولى السلطان علاء الدين كيقباد[6] العرش استوزر الصاحب رشيد الدين وطلب منه بث المناشير لاستمالة أمراء الأطراف، فكتب الوزير الرسائل وبعثها للأمراء[7]، واستمر رشيد الدين في الوزارة السلجوقية إلى سنة (625هـ/ 1227م) أو قبل ذلك بقليل[8]، ثم استوزر السلطان من بعده الصاحب ضياء الدين قرا أرسلان وكان يعمل في وظيفة أمير الدواة[9].

وبدا واضحًا أنَّ السلاجقة كانوا يتخيَّرون لمنصب الوزارة رجالات من ذوي الكفاءات السياسية والخبرات الإدارية، ويعد هذا الأساس من أهم الأسس في الاختيار والتعيين لديهم، وظلّ الصاحب قرا أرسلان وزيرًا للسلطنة حتى سنة (630هـ/ 1232م)، ولا نعلم إن كان قد أقصي عن الوزارة أو استبعد منها، ولكن الدلائل تشير إلى أن الوزارة السلجوقية كانت في هذه المرحلة وزارة تنفيذٍ لا تفويض، ويستشف ذلك من خلال اشتراك الصاحب ضياء الدين قرا أرسلان مع أمراء الدولة -ومنهم الأمير تاج الدين البروانـاة والأمير سعد الدين المستوفي- في إدارة البلاد ورعاية مصالح الرعية والعباد بتوجيهات من السلطان[10].

ثم استوزر السلطان علاء الدين الصاحب مهذب الدين علي بن سليمان الديلمي وهو من بلاد فارس، كان قد قدم إلى الأناضول أيام السلطان علاء الدين كيقباد طالبًا للعلم، والتحق بخدمة الأمير سعد الدين المستوفي (وزير المالية) فمال إليه وأدناه منه وأحسن إليه، ويبدو أن المهذب الديلمي اكتسب لديه خبرة ودراية في الشؤون المالية والإدارية، ووصف للسلطان علاء الدين بالكفاية والمعرفة فعينه في منصب الوزارة وألقى إليه مقاليد الدولة[11]، وكان الديلمي إداريًّا بارعًا امتاز بحُسن تدبير الأمور وتصريف شؤون الوزارة، لذلك أقره السلطان غياث الدين كيخسرو الثاني[12] (634-643هـ/ 1236-1245م)

(1) ابن العبري، تاريخ الزمان، ص 214.
(2) منجم باشي، جامع الدول، 2/ 37.
(3) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 621. وانظر:
Hakki, Osmanli Devleti Teşkilatinda Medhal. Pp: 95-96.
(4) البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص 64.
(5) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 200، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 100، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 37.
(6) السلطان علاء الدين كيقباد الأول: من أعظم السلاطين السلاجقة حكم السلطنة خلال الفترة (616-634هـ/ 1219-1237م) كان عاقلا عادلا حسن السيرة والسياسة، فتحت في أيامه قلاع كثيرة منها العلائية وسواحل بحر الروم وأقاليم عديدة منها بلاد الأرمن وسغداق وأعمالها بلاد الكرج والأبخاز. منجم باشي، جامع الدول، 2/ 22.
(7) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 225، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 111.
(8) انظر: Cahen, pre ottoman Turkey, p 225.
(9) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 172، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 80.
الدوادار (دواتدار) أمير الدواة: تطلق على من يحمل دواة السلطان ويتولى أمرها بالإضافة إلى ما تقتضيه من الحكم وتنفيذ الأمور. القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، 5/ 434، والبقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص 99.
(10) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 427، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 224.
(11) ابن شداد، تاريخ الملك الظاهر، ص 885، والدوادار، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، ص 57، والصقاعي، تالي كتاب وفيات الأعيان، ص 79، والنويري، نهاية الأرب في معرفة فنون الأدب، ص 77.
(12) السلطان غياث الدين كيخسرو الثاني: هو أكبر أبناء السلطان علاء الدين كيقباد، وقد تجاوزه والده في ولاية العهد، ولكن بعد وفاته أجمع أمراء الدولة على تنصيبه في الحكم، وفي أيامه ضعفت الدولة لأنه على ما قيل كان

على الوزارة السلجوقية[1].

وهكذا توالى على منصب الصدارة العظمى زمن السلطان علاء الدين كيقباد ثلاثة من الصدور العظام كان أساس اختيارهم الخبرة السياسية والتمرس في شؤون الإدارة المدنية، وقد حظي هؤلاء بمنزلة رفيعة في ظل دولة بلغت أقصى اتساع لها في عهد السلطان علاء الدين وكانت السلطنة تحيى فيها أعلى سلطاتها السياسية.

وأدى الصاحب الديلمي دورًا بارزًا في سياق الأحداث السياسية التي ألمت بالسلطنة بعد انهزام السلاجقة أمام المغول في معركة كوسة داغ[2]، وقد سارع الوزير لتدارك الأزمة وتوجه إلى المغول وعقد معهم معاهدة صلح وسلام[3]، وكانت هذه المبادرة فردية من جهة الوزير دون استشارة للسلطان أو حتى استئذانه، فبعد أن هرب السلطان غياث الدين كيخسرو من ساحة المعركة إلى مدينة أنطاليا[4]، خلت السلطنة ممن يدير شؤونها إلاّ الوزير، ومع أن بشائر الصلح الذي أبرمه الديلمي مع المغول وجدت قبولاً لدى الأوساط السلجوقية بعد رجوعه إلى العاصمة قونية -وقد استقبل بحفاوة بالغة[5]- لكن السلطان غياث الدين كيخسرو أصدر قرارًا على إثره بعزل الوزير وأقصاه عن منصب الصدارة.

وعلّق ابن بيبي على تلك الحادثة بقوله: «ومع أنَّ هذا -الاستقبال للوزير- يدل على غاية في التلطف والتكريم من جانب السلطان فإن عزل الوزير الديلمي عن دست[6] الوزارة في هذا التوقيت ليس صائبًا ولا يُعدُّ مكافأة على الجهود التي بذلها من أجل مصالح المسلمين»[7]. ولم ترد أسباب لهذا العزل، إلاَّ أن السلطان أراد أن يشدد من قبضته وينذر من أي تجاوزات قد يتعداها الوزراء وفقًا للصلاحيات الموكولة إليهم، فإذا ما تجاوز الوزير تلك الصلاحيات فإن أقل عقوبة قد تنزل به عزله عن منصبه الوزاري.

ومهما كان الدافع من وراء عزل الديلمي عن وزارته، فقد بدأ نجم الوزير شمس الدين محمد الأصفهاني بالظهور في هذه الآونة، واتجهت أنظار السلطان غياث الدين إليه فعيَّنه في الصدارة، وكان الشمس الأصفهاني من أكفأ رجالات السلطنة السلجوقية، فقد اشتغل بوظائف الدولة وتدرّج في العديد من المناصب الإدارية حتى آلت إليه الوزارة، وكان يعمل كاتبًا عند الخوارزميين قبل التحاقه بخدمة السلاجقة، ثم اتّصل بالسلطان علاء الدين كيقباد سنة (618هـ/ 1221م) وتولى لديه منصب «المنشئ السلطاني» أو «الكاتب الخاص»[8]، ثم عمل في وظيفة أمير المطبخ السلطاني[9]، وارتقى من بعد ذلك إلى منصب نيابة السلطنة[10]، وظلَّ فيه إلى أن تولى الوزارة

منهمكا بالشهوات، قرب المفسدين وأدناهم من مجالسته ثم ثارت عليه جموع الخوارزمية فأنهكت قوى السلطنة وفي عهده خضع السلاجقة لحكم التتار وانتهى عهد القوة والازدهار. منجم باشي، جامع الدول، 2/ 71-78.

(1) انظر:

Cahen, pre ottoman Turkey, pp 225, 343.

(2) كوسة داغ: تقع بين أرزنجان وسيواس، حدثت فيها معركة فاصلة بين السلاجقة والمغول، في عهد السلطان غياث الدين كيخسرو الثاني، وكان قائد الجيوش المغولية بايجو نوين، وقدر عدد قواته العسكرية بنحو أربعين ألف مقاتل، وقد حشد السلاجقة حشدا كبيرا لصد الغزو المغولي عن أراضيهم، ولكنهم انهزموا هزيمة فادحة أمام المغول سنة 641هـ/ 1243م دانت بعدها السلطنة لنظام الوصاية المغولية، وكان الاستهتار بقوة المغول والاستهانة بعظم شأنهم من أهم الأسباب التي أدت إلى هزيمة السلاجقة، وأثرت تلك الهزيمة بالسلاجقة حتى كانوا يسمون هذا التاريخ عصر الذلة والانهيار والعويل. ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص ص 521-529، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص ص 286-289، وابن العبري، تاريخ الزمان، ص 220، والأقسرائي، مسامرة الأخبار ومسايرة الأخيار، ص 45، والهمذاني، جامع التواريخ، 1/ 260، والنويري، نهاية الأرب، 27/ 348، والدوادار، زبدة الفكرة، ص ص 20-21.

(3) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 534، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 294.

(4) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 536، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 296.

(5) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص ص 532-533، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص ص 293، 299، ومجهول، الآثار المولوية في الأدوار السلجوقية (تاريخ آل سلجوق در أناطولي)، ص 50، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 79.

(6) الدَّست: تعني صدر المجلس أو الديوان، ودست الوزارة يعني منصَّتها. الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، 4/ 294.

(7) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 540، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 298.

(8) كاتب الخاص أو المنشئ السلطاني: هو الشخص المسؤول عن صياغة المراسلات الرسمية والرسائل السلطانية وكان تابعًا للطغرائي. القلقشندي، صبح الأعشى، 4/ 22.

(9) الأستادارية (إمارة المطبخ): موضوعها التحدث في المطبخ السلطاني والإشراف على الطعام والمشي أمامه والوقوف على السِّماط. القلقشندي، صبح الأعشى، 4/ 22.

(10) نائب الحضرة: كان يحكم في كل ما يحكم فيه السلطان، ويعلّم في التقاليد والتواقيع والمناشير، ويكاتبه جميع

السلجوقية سنة (642هـ/ 1244م) خلفًا للوزير الديلمي، وكان أحد المقربين منه، يشركه في أمره ويعتمد كثيرا على رأيه، وكانا معًا من مشايخ الدولة وفضلاء الزمان[1]، فاكتسب بذلك خبرة ودراية في شؤون الوزارة.

وأوكل إليه السلطان غياث الدين مهمة استنفار النجدات الشامية وحشد العساكر الإسلامية لمواجهة المغول قبيل معركة كوسة داغ، وقد أخفق النائب الأصفهاني في عامل الوقت، فلما جمع النجدات كان المغول قد داهموا السلطنة، فخاف من الرجوع إلى الأناضول بسبب تباطؤه وسعاية الحساد الذين وجدوها فرصة للطعن فيه عند السلطان، ولكنه فوجئ بالإقبال والترحيب، وأرسل له السلطان غياث الدين كيخسرو منشورًا بالوزارة قبل وصوله إلى العاصمة «قونية»، وفي ذلك إشارة واضحة إلى تقديره واحترامه وربما كان له فضل عظيم عنده ما جعله يصفح عنه ويتجاوز عن خطئه الفادح، غير أن الوزير لم يشرع في مباشرة الأمور المتعلقة بوظائف الوزارة[2]؛ لأن الصدارة كانت ما تزال رسميًّا بيد الوزير المهذب الديلمي الذي كان غائبًا في سفرة له عند المغول.

وتجدر الإشارة إلى أنّ فترة حكم السلطان غياث الدين كيخسرو الثاني كانت تشكل مرحلة فاصلة بين عهدين في السلطنة؛ بين عهد الازدهار والقوة الذي ورث فيه دولة مترامية الأطراف امتدت لتشمل سواحل بلاد الروم وأجزاء من أرمينية وقلاعًا كثيرة في بلاد الكرج[3] والأبخاز[4]، وبين عهد الضعف والانحلال الذي تلاشى فيه رونق دولة السلاجقة سنة (641هـ/ 1243م) بعد هزيمتهم أمام المغول[5]، وذلك بسبب انكباب السلطان على اللهو والمجون، واستغراقه في الملذات ومجالسة الأراذل والسفهاء وتجاهل شؤون الحكم والسياسة[6].

وقد أثّر هذا الوضع السياسي للسلطنة في نظام الوزارة السلجوقية، وتبدل الحال، حتى إن السلطان فوّض للوزير الأصفهاني مقاليد الحل والعقد في الأمور كلها، وولاّه وصاية الأولاد وكفاية الرعايا والبلاد[7]، فشعر الصاحب بمكانته في الدولة أمام وهن السلطان غياث الدين بموجب الصلاحيات الواسعة التي أنيطت به، وتضاعفت سطوته وزاد نفوذه لما عيّنه الإمبراطور «باتوخان»[8] زعيم مغول القبيلة الذهبية في بلاد القفجاق نائبًا عامًّا له في بلاد الروم، وأصدر بذلك أمرًا ملكيًّا ومنحه تشريفة وخلعة ومرسومًا ملكيًّا[9]، وأضفى عليه لقب «صلاح الملك وصلاح العالم»[10].

وشهدت السلطنة صراعات مريرة بين مراكز القوى الداخلية -وخاصة بين الأمراء- إبان وزارة الصاحب الأصفهاني، وكان جلّها التنافس على المناصب الإدارية العليا، وبدأ الأمراء والأتابكة يؤدون أدوارًا أساسية في توجيه مسار الأحداث الداخلية، وإزاء ذلك سعى الوزير بكل همته لتثبيت دعائم وزارته والحفاظ على منصبه، ولم

نواب الممالك، ويراجعونه كما يُراجع السلطان، ويستخدم النائب جند السلطنة دون مشاورة السلطان، ويعّين أرباب الوظائف الجليلة؛ كالوزارة وكتابة السر، وهو بمنزلة السلطان الثاني في الدولة. القلقشندي، صبح الأعشى، 4/ 17. وانظر:
Hakki, Osmanli Teşkilátinda, pp 93-94.

(1) منجم باشي، جامع الدول، 2/ 80.

(2) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 537، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 297.

(3) الكرج: جيل من الناس النصارى يسكنون جبال القبق وبلد السرير قويت شوكتهم وملكوا تفليس وتنسب إليهم ولاية الكرج لهم شوكة وقوة وكثرة عدد. ياقوت، معجم البلدان، 4/ 446.

(4) منجم باشي، جامع الدول، 2/ 68.
الأبخاز: اسم ناحية من جبل القبق المتصل بباب الأبواب وهي جبال صعبة المسالك وعرة لا مجال للخيل فيها تجاور بلاد اللان تسكنها أمة من النصارى، تجمعوا فيها ونزلوا إلى نواحي تفليس فصرفوا المسلمين عنها وسكنوها سنة 515هـ وظلوا فيها حتى قصدهم جلال الدين خوارزمشاه سنة 621هـ وملك مدينة تفليس. ياقوت، معجم البلدان، 1/ 64.

(5) منجم باشي، جامع الدول، 2/ 81.

(6) ابن العبري، تاريخ الزمان، ص ص 283-284، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 81.

(7) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 537، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص ص 297، 300.

(8) الإمبراطور باتوخان: هو باتو بن دوشي بن جنكيز خان، (ت651هـ/ 1253م)، وكان لقبه صاين خان ومعناه الملك المجيد، حكم مغول القبيلة الذهبية ونواحي الترك والقفجاق نحو عشر سنين، وهو ثاني ملك تملكها من ذرية جنكيز خان، عاصمة ملكه تسمى «صراي». الهمذاني، جامع التواريخ (خلفاء جنكيز خان من أوكتاي قاآن إلى تيمور قاآن)، ص ص 121-124، والدوادار، زبدة الفكرة، ص 7.

(9) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 543، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص ص 297، 300.

(10) منجم باشي، جامع الدول، 2/ 180. وانظر:
Turan, Selçuklúlar Zamaninda Türkiye Tarihi (1071-1318). P 450.

يتوان في التخلص من خصميه الأميرين «أسد الدين روزبه، وشمس الدين خاص أغز»، بسبب كثرة رجوع الناس إليهما، وتدخلهما في قرارات الوزير، ولم يكن هناك من أمر يبرمه الصاحب ما لم يكونا راضيين عنه[1]، فقد عارضا الوزير بالتعيينات الإدارية التي أجراها في السلطنة، علمًا أنَّ الصاحب الأصفهاني كان قد احتكر المناصب العليا في الدولة ووزعها على مؤيديه وأنصاره.

وزادت طموحات الوزير وأطماعه فأخذ يرنو بأنظاره صوب عرش السلطنة الذي هو حقٌّ متوارث في سلالة آل سلجوق، وأقدم على الزواج من الخاتون أرملة السلطان غياث الدين، وتكفل بالوصاية على ابنها القاصر عز الدين كيكاوس الثاني[2]، وأصبحت السلطنة تحت إدارته وإشرافه، وغدا هو الحاكم الفعلي بلا منازع أو منافس[3].

ولكن هذه الطموحات أودت به إلى الهلاك، واستُوقفت تجاوزاته في قتل الأمراء وتحكمه في شؤون الدولة من قبل أعيان السلطنة وكبار رجالاتها، وفقد الوزير وضعه في السلطة، وصار مجرد آلة بأيدي الأمراء وأتابكة الجيش، وأخذت الفئة العسكرية تستولي تدريجيًّا على مهمات الإدارة المدنية وامتيازاتها، حتى أصبح هؤلاء العسكريون بالأهمية نفسها للوزراء ولأولئك الأشخاص التابعين للسلطان، وفي هذه الظروف بدأ منصب الوزارة في التدهور، وأصبحت سلطة الوزير ثانوية إزاء سلطة الأمير، وأصبحت الوزارة وظيفة تابعة وغير مؤثرة[4].

وسعى الأمراء للخلاص من الوزير، فأرسلوا الأمير بهاء الدين الترجمان مع وفدٍ سلجوقي للشكوى على الوزير عند الإمبراطور كيوك بن أقطاي خان (643-647هـ/ 1245-1249م)[5]، ووجهوا إليه تهمة قتل الأمراء، وأدين في سنة (644هـ/ 1246م) بإقدامه على تنصيب السلطان القاصر عز الدين كيكاوس على العرش والزواج من والدته دون استئذان من المغول أو إبلاغهم بتلك المجريات[6]، وكانت استشارة المغول واجبة لأن السلاجقة كانوا قد انخرطوا في ظلِّ التبعية المغولية بموجب معاهدة سنة (642هـ/ 1244م)[7]، ورضوا بالإذعان السياسي الذي تعهد فيه الوزير الديلمي أن يكون السلاجقة رعايا للمغول.

وقد استشعر الوزير الأصفهاني بخطورة موقفه حيث إنّه كان المسيطر الفعلي على زمام الأمور في السلطنة والمدبر الأول لأحوالها، فتشبَّث بالوزارة وسارع لاسترضاء المغول من أجل الحفاظ على منصبه، وجهز وفادة برئاسة رشيد الدين أمير ملطية حمّلها بالأموال والهدايا وأرسلها إلى الإمبراطور المغولي كيوك خان ولكن محاولته القربى مع المغول باءت بالفشل، وصدرت الأوامر الملكية بالقبض عليه ونفذ فيه حكم الإعدام بقصر السلطنة في مدينة قونية على مشهد من العامة والخاصة وذلك في سنة (646هـ/ 1248م)[8]، وبلغت مدة وزارته للسلاجقة أربع سنوات.

تعطل منصب الوزارة السلجوقية بعد مقتل الأصفهاني، وكان حال السلطنة ينذر بالخراب جرّاء الصراعات الأهلية التي استشرت بين أبناء السلطان غياث الدين كيخسرو وهم الإخوة الثلاثة: عز الدين كيكاوس، وركن الدين قليج أرسلان، وعلاء الدين كيقباد، وكانوا جميعهم قاصرين، تحرّكهم مراكز القوى الداخلية من

(1) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 551، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 304.

(2) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 566، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 314، وابن العبري، تاريخ الزمان، ص 291، وابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص 224.

(3) انظر:
Bal, Vezir Şemseddin Isfahani, s 269.

(4) كلاوسنر، الإدارة المدنية، ص 153.

(5) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 510، وابن العبري، تاريخ الزمان، ص 291.
والإمبراطور كيوك بن أقطاي: كان محاربًا وفاتحًا ومحبًّا للفتوحات العسكرية، سير جيوشه لغزو الصين الجنوبية، اهتم برعاية المسيحيين ومساعدتهم، عقد تحالفًا مع الأرمن ضد المسلمين، توفي وهو يقود فتوحات سمرقند، ودفن في ناحية إيميل، كان ذو حشمة وخيلاء، مدمنًا على شرب الخمر، فوض أمر دولته إلى الأمير قداق. الهمذاني، جامع التواريخ (خلفاء جنكيز خان)، ص 182-188، والمستوفي القزويني، تاريخ گُزَيده، ص 587.

(6) انظر:
Turan, Selçuklúlar Turkiye, s 451. And Bal, Vezir Şemseddin Isfahani, s 276.

(7) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 536، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 295، وسبط ابن الجوزي، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، 8/ 2/ 427.

(8) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 584، وابن العبري، تاريخ الزمان، ص ص 291، 342، وابن العبري، مختصر الدول، ص 225، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 82-83، ومجهول، السلاجقة در أناظولي، ص 51. وانظر:
Cahen , Pre Ottoman Turkey, p 271. And Bal, Vezir Şemseddin Isfahání, s 284.

الأمـراء وقـادة الجيـش، فـبرز الأمـير جـلال الديـن قراطـاي[1]، وكان أكثـر الأمـراء نفـوذًا في الدولـة[2]، واقـترح أن يشـترك الإخـوة الثلاثـة بحكـم السـلطنة حفاظًـا عـلى وحـدة السـلاجقة[3].

وتأثـر منصـب الـوزارة بظـروف الدولـة وأوضاعهـا الداخليـة، وانعكـس حـال السـلطنة عـلى حـال الـوزارة، فانتقلـت صلاحيـات تعيـين الوزيـر الأعظـم مـن يـد السـلاطين إلى يـد الأمـراء وكبـار قـادة الجيـش، واتفـق الأتابـك جـلال الديـن قراطـاي مـع باقـي الأمـراء والأعيـان، ورشـحوا القـاضي عـز الديـن محمـد الـرازي لمنصـب الـوزارة، وذلـك في سـنة (646هـ/ 1248م)[4]، ووصـف الوزيـر الجديـد بأنـه «عـالي الهمـة، فـرط الفصاحـة وكـمال الديانـة، كفـوًا للأمـور العظـام وتـدارك المهـام»[5]، وكان يعمـل في وظيفـة قضـاء مدينـة قيصريـة قبـل الـوزارة[6]، وتعـد هـذه المـرة الأولى التـي يتـولى فيهـا الـوزارة أحـد رجـالات السـلطة الدينيـة، وقـد سـعى السـلاجقة لربـط السـلطة الإداريـة بالمؤسسـة الدينيـة ولعلهـم يأملـون مـن وراء ذلـك كسـب تأييـد الفئـات الدينيـة بمنحهـم السـند في الأداء الوظيفـي الملائـم للدولـة، ولدعـم الإدارة المدنيـة ضـد التجـاوزات المتوقعـة للمؤسسـات العسـكرية[7].

لم يسـتمر القـاضي عـز الديـن الـرازي طويـلاً في الـوزارة، وسرعـان مـا غادرهـا في سـنة (647هـ/ 1249م)، ولا نعلـم لذلـك أسـبابًا، فسـارع أمـراء الدولـة وفي مقدمتهـم الأتابـك جـلال الديـن قراطـاي للبحـث عـن وزيـر جديـد وألحّـوا عـلى الإمام نجـم الديـن النخجـواني بقبـول منصـب الـوزارة، وكان راغبًـا عنـه، ثـم قبلـه بعـد تمنـع شـديد بضغـط مـن الأمـراء[8]، وتفـرد النخجـواني عـن أسـلافه مـن الـوزراء السـابقين بأنـه كان مـن العلـماء السـلاجقة في ميـدان الفلسـفة[9]، ولا خـبرة لـه بشـؤون الإدارة وأحـوال الـوزارات، وقـد اسـتهل وزارتـه بإجـراء بعـض الإصلاحـات الماليـة في السـلطنة، وبـدأ بإنقـاص رواتـب الأمـراء والأعيـان في محاولـة منـه لسـد العجـز المـالي الـذي أضرّ بالخزينـة، ولكنـه أخفـق واصطـدم بالأمـراء، واسـتشرت عـلى إثـر ذلـك الفـوضى في البـلاد[10]، فاعتـزل النخجـواني الـوزارة نظـرًا لاختـلال الأمـور، ورحـل عـن السـلطنة وهاجـر إلى مدينـة حلـب واسـتقر هنـاك[11]، دون أن يـترك لنـا أي إنجـازات أو دلالات تفيـد في معرفـة أحـوال الـوزارة في زمانـه.

وفي هـذه المرحلـة تراجعـت سـلطة السـلاطين السـلاجقة بسـبب قصورهـم وعجزهـم عـن ممارسـة صلاحياتهـم الدسـتورية، وبـرزت صلاحيـات واسـعة للأمـراء عـلى حسـاب السـلاطين، فأصبـح تعيـين الوزيـر عـن طريقهـم والأمـر في ذلـك راجـع إليهـم.

وأسـندت الـوزارة سـنة (648هـ/ 1250م) للصاحـب شـمس الديـن محمـود بابـا الطغرائـي[12]، وكان يشـغل وظيفـة «ملـك الكتـاب» قبـل الـوزارة، كـما عمـل في منصـب الطّغرائـي، وكان يتمتـع ببلاغـة البيـان وعذوبـة القـول، ثـم ارتقـى إلى مسـند الـوزارة في ظـروفٍ تأزمـت فيهـا العلاقـات بـين السـلطانيين الأخويـن عـز الديـن كيـكاوس، وركـن الديـن قليـج أرسـلان الرابـع، إثـر صراعهـما

(1) جـلال الديـن قراطـاي: أصلـه رومـي، كان عبـدا ثـم تحـرر، والتحـق بخدمـة السـلطان عـلاء الديـن كيقبـاد الأول، ولازمـه ثمانـي عشـرة سـنة، ثـم تولـى منصـب الطسـت خزانـة وخزانـة الخـاص عنـد السـلطان غيـاث الديـن كيخسـرو الثانـي، وانحـاز إلى حـزب السـلطان عزالديـن كيـكاوس في صراعـه مـع أخيـه السـلطان ركـن الديـن، ثـم تولـى منصـب نيابـة السـلطنة. اتصـف بالأوصـاف الحميـدة، وأدى دورا كبيـرا في تعيـين الـوزراء وكبـار الأمـراء في السـلطنة. ابـن بيبـي، الأوامـر العلائيـة، ص ص 113، 261، 303، 324، 327، وابـن العبـري، تاريـخ الزمـان، ص 292.

(2) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 40.

(3) ابـن بيبـي، الأوامـر العلائيـة، ص 589، ومجهـول، مختصـر سـلجوقنامه، ص 324، وابـن العبـري، مختصـر الـدول، ص 225، ومنجـم باشـي، جامـع الـدول، 2/ 83. وانظـر:
Cahen , Pre Ottoman Turkey, p 273.

(4) انظر:
Mikail, Bayram. 1997. Şelçuklu Veziri kadi Izzeddin Tarafindan Düzenlenen. Bir Vakif- Name (Ata Dergisi) konya. S, N 111: s 248.

(5) ابـن العبـري، مختصـر الـدول، ص 238، ومنجـم باشـي، جامـع الدول، 2/ 84.

(6) ابـن بيبـي، الأوامـر العلائيـة، ص 589، ومجهـول، مختصـر سـلجوقنامه، ص 324.
وقيسـارية (قيصريـة): مدينـة كبيـرة تقـع إلى الغـرب مـن مدينـة سيـواس، وفيهـا قلعـة حصينـة، ومـن أعمالهـا نكيـدة وهرقليـة وأرمنـاك. أبـو الفـداء، تقويـم البلـدان، ص 383.

(7) كلاوسـنر، الإدارة المدنيـة، ص 53.

(8) ابـن بيبـي، الأوامـر العلائيـة، ص 595، ومجهـول، مختصـر سـلجوقنامه، ص 327.

(9) انظر: Mikail Bayram, Veziri Izzeddin, s 248.

(10) ابـن بيبـي، الأوامـر العلائيـة، ص 604، ومجهـول، مختصـر سـلجوقنامه، ص 334. وانظـر:
Turan, Selçuklúlar Turkiye, s 470.

(11) ابـن بيبـي، الأوامـر العلائيـة، ص 596، ومجهـول، مختصـر سـلجوقنامه، ص 328، ومنجـم باشـي، جامـع الـدول، 2/ 84.

(12) انظر: Cahen, pre- ottoman Turkey, p 273.

على السلطة، وقد استغل الطغرائي أتون تلك الصراعات وأدرك ما كانت عليه السلطنة من وهنٍ وضعف فتجاوز عن السلاطين والأمراء والأعيان، واتجه إلى الإمبراطور المغولي منكوقاآن (648-657هـ/ 1250-1259م)[1] في همذان، طالبًا منه تعيينه في منصب الصدارة السلجوقية مقابل رشوة مالية التزم بدفعها للمغول، وتكفل بتجهيز ما يلزم للجيوش المغولية المرابطة في بلاد الأناضول من الطعام، والشراب وأعلاف الدواب، ومن أجل توفير هذه الالتزامات اقترض أموالاً كثيرة من خزائن المغول ووعد بالسداد[2]. فكان بذلك أول من فتح الطريق أمام الوزراء السلاجقة لدفع الرشوة مقابل الحصول على المنصب، ويمثل هذا أوج الفساد الإداري الذي طال مؤسسات السلطنة بما فيها الوزارة.

ظهر التدخل السافر للمغول في الوزارة السلجوقية، وأصدر الإمبراطور «منكوقاآن» تقليدًا «يرليغ» ملكيًّا ينصُّ على تعيين شمس الدين بابا الطغرائي في الوزارة[3]، وكان منشور الوزارة يصدر في العادة عن ديوان الإنشاء السلجوقي، وكانت هذه بادرة جديدة لم يعهدها السلاجقة قبل ذلك، فخرجت صلاحيات تعيين الوزراء من يد السلاطين والأمراء على حد سواء لتنتقل إلى سلطة خارجية وسيادة أجنبية.

وجاء وقع الخبر شديدًا في الأوساط السلجوقية، وأثار قرار وزارة شمس الدين بابا الطغرائي حفيظة الأمراء وأثار غضبهم، خاصة وأنّ الصاحب الطغرائي لم تحمد سيرته، فقد وسم بالغدر والخيانة، ووصف تصرفه باللجوء إلى المغول بأنه هدم لقواعد السلطنة، وأبدى الجميع استياءً ونفورًا، كما أبدوا اعتراضاتهم على الوزارة الجديدة، حتى إن الأتابك جلال الدين قراطاي رفع دواة الوزارة ليضربه بها فأثناه الأمراء عن ذلك تحفظًا من غضب المغول[4]. كما أبدى ملك الأمراء شمس الدين يوتاش بكلربكي اعتراضات بالغة، ولكن الجميع أجبروا على قبول الوزارة الجديدة، والتزموا بالإذعان، فلا سلطان إلا سلطة المغول.

وظلّ أمراء الدولة يتربصون بالوزير الطغرائي ويكيدون له، فنسبوا إليه تهمة الخيانة وذلك بإرساله تقارير ومعلومات سرّية تتعلق بالسلطنة إلى حلفائه المغول، وقبضوا عليه وأرسل إلى سجن أنطاكية[5]. ومهما كانت الوسيلة التي انتهجها الطغرائي في بلوغ غايته لمنصب الوزارة، فإنه كان ذا خبرة ودراية في ديوان الإنشاء السلجوقي، ويحسب له أنه كان يذود عن السلطان عز الدين كيكاوس أمام هجمات القائد المغولي «أليجاق نوين» ويحول دون اعتداءاته على السلطنة[6].

انقسمت الوزارة السلجوقية بعد ذلك إلى وزارتين، استوزر السلطان عز الدين كيكاوس الصاحب فخر الدين علي بن الحسين وكان نائبًا للسلطنة، واستوزر ركن الدين قليج أرسلان الصاحب معين الدين سليمان بن مهذب الدين الديلمي[7]، وكان يعمل في وظيفة أمير الحجاب «البروانة»[8].

وحدثت تقلبات كثيرة في منصب الوزارة

(1) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 534.
الإمبراطور منكوقاآن: الابن الأكبر لتولوي خان، تولى الحكم بعد كيوك خان، وهو أول من تولى من الفرع الثاني لأسرة جنكيز خان بعد سقوط الفرع الأول، وكان حريصا على إدارة شؤون الملك واتباع العادات والأعراف المغولية، وقد هيأ أسباب الراحة لكل الأجناس والطوائف من شعبه، وأصدر مرسوما بمنع المشاجرات بين الناس، وخفف عن العامة الضرائب، وأمر أن يؤدي كل شخص قدر استطاعته من الضرائب، وقد خصَّ المسلمين بالإكرام والاحترام وميزهم على جميع الطوائف والمذاهب وأمر لهم بالصلات والصدقات. الهمذاني، جامع التواريخ (خلفاء جنكيز خان)، ص ص 194-197.

(2) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 63.

(3) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 597، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 329.

(4) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 598، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 330.

(5) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 599، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 331.

(6) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 631، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 35.

(7) معين الدين سليمان الديلمي: اشتهر بلقب البروانة ينتمي إلى أسرة فارسية، ورث منصب الوزارة عند السلاجقة عن والده مهذب الدين الديلمي، عرف عنه الدهاء والشجاعة والخبرة بجمع المال، تولى مناصب إدارية منها ولاية أرزنجان ثم أنعم عليه السلاجقة بمنصب البروانكية (أمير الحجاب)، وأدى دورا كبيرا في الصراعات الأهلية السلجوقية، وتمكن من تأسيس حكومة سياسية في ظل هذه النزاعات طوال الفترة الممتدة ما بين (659-676هـ/ 1260-1277م). منجم باشي، جامع الدول، 2/ 104. وانظر:
Ismail Hakki, Osmanli Teşkilátinda Medhal, s 90.

(8) منجم باشي، جامع الدول، 2/ 90.

بسبب عدم استقرار الأوضاع الداخلية جراء الصراعات الأهلية التي ظلت تعصف بأركان البيت السلجوقي، ودارت معركة مسلحة بين الأخوين عز الدين وركن الدين في «حصار أحمد» بالقرب من قونية سنة (654هـ/ 1256م) فعمل السلطان عز الدين على إجراء تغييرات في جميع مناصب الدولة الإدارية بهدف إيجاد طبقة من المؤيدين والأنصار، واستوزر القاضي عز الدين محمد بن محمود الرازي[1]، وكان تعيينه وزيرًا للدولة قد تمَّ بإجماع وتشاور من الأتابكة قادة الجيش وأمراء الدولة[2]. وتعد هذه وزارته الثانية بعد أن وزر للسلاجقة سنة (646هـ/ 1248م)، إبان الحكومة الثلاثية المشتركة بين الإخوة أبناء غياث الدين كيخسرو، وحين جلس القاضي عز الدين في دست الوزارة أمسك بمقاليد المملكة وأحكم قبضته، واتسعت صلاحياته وكان هو الحاكم المطاع ذا الأمر النافذ بين الأمراء[3]، ولكن وزارته لم تستمر طويلاً، فقد مات مقتولاً في معركة «رباط علائي» سنة (654هـ/ 1256م)، وهو يحارب مع السلطان عز الدين كيكاوس ضد الجيوش المغولية[4].

شغر منصب الوزارة بعد هزيمة السلطان عز الدين في معركة «رباط علائي» ومقتل الوزير الرازي، ولما تولى ركن الدين مقاليد الحكم منفردًا في السلطنة سنة (654هـ/ 1256م)، استوزر قاضي العسكر شمس الدين قمادة[5]، الذي ظلَّ يباشر أعمال الوزارة شهرًا واحدًا وأصيب بعدها بالمرض ومات، فأوعز السلطان بالوزارة إلى نظام الدين البروناة، لكنه اعتذر عنها وقبل منصب نائب السلطنة[6]. ويبدو أنه خشي من سلطة المغول وتبعات الالتزامات المالية، لأن الوزير هو المسؤول الأول أمام الخان الأعظم عن توفير تلك الالتزامات، بينما نائب السلطنة يبقى بعيدا عن الأنظار ولا تطله المساءلة.

وفي هذه الأثناء، كان الوزير الطغرائي ما زال يرنو بأنظاره إلى منصب الصدارة العظمى من سجنه في أنطاكية، واستجار بالمغول فبعث بأحد أتباعه -ويدعى أثير الدين المنجم- لمقابلة «بايجو نوين» قائد القوات المغولية المرابطة في الأناضول، وأخبره بما حلّ بالوزير، فأصدر بايجو نوين قرارًا بإطلاق سراح الطغرائي وإرجاعه إلى قونية. ولتوطيد سلطانه واكتساب شرعية أقوى توجه الصاحب الطغرائي إلى الإمبراطور «منكوقان» واستصدر منه قرارًا ملكيًّا يقضي بتعيينه وزيرًا للسلطان ركن الدين بدلاً من معين الدين البروناة، وذلك مقابل رشوة مالية- لم تتحدد قيمتها- تعهد بها الطغرائي للمغول[7]، أما السلطان عز الدين كيكاوس فقد استوزر فخر الدين علي وكان قبل ذلك نائبًا للسلطنة[8]، واستمرت الوزارة الثانية للطغرائي عند السلاجقة حتى وفاته سنة (658هـ/ 1260م)[9].

وتجدد الصراع بين الأخوين عز الدين وركن الدين سنة (659هـ/ 1261م)، وانتهى بانتصار السلطان ركن الدين واستقر على العرش[10]، فانتهت على إثره دولة الرأسين التي حكم بها السلطانان، ووزر للسلطان ركن الدين الصاحب فخر الدين علي وكان قبل ذلك وزيرًا للسلطان عز الدين، ويبدو أنه توسم فيه علامات النباهة والخبرة في شؤون الإدارة فقد عمل في نيابة السلطنة وتولى منصب أمير العدل قبل الوزارة[11]، ووصف الوزير فخر الدين في المصادر السلجوقية

(1) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 41، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 84. وانظر:
Mikhail Bayram, Veziri Izzedin, s 49.

(2) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 602، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 333.

(3) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص ص 221 ، 616، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 343.

(4) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 622، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 347، ومجهول، السلاجقة در أناظولي، ص 53. وانظر:
Mikhail Bayram, Veziri Izzedin, s 49.

(5) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 624، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 349، والأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 46، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 87.

(6) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 624، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 349.

(7) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 602، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 332، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 90.

(8) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 633، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 357.

(9) انظر:
Cahen, pre ottoman Turkey, p 343.

(10) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 631، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 355، وابن العبري، تاريخ الزمان، ص 292، والقلقشندي، صبح الأعشى، 5/ 342.

(11) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 616، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 343، والأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 194، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 109.

بأنه وحيد عصره في البراعة والبلاغة، وأمير الأمراء في فن السياقة وقوانين الإمارة، عالي الهمة، على درجة من الحلم والوقار[1]. وكانت كلمته مسموعة في البلاد وبين الرعايا والعباد[2]. بينما تذكر المصادر العربية أنه كان لا يحسن الكتابة والخط ولكنه مشهور بالخير والكرم[3].

وتعد وزارة الفخر علي بن الحسين الأطول في تاريخ الوزارات السلجوقية في بلاد الأناضول، فقد وزر لثلاثة من السلاطين وخدمهم على فترات متقطعة، وهم: السلطان عز الدين كيكاوس خلال الفترة (654هـ-659هـ)، والسلطان ركن الدين قليج أرسلان خلال الفترة (659هـ-663هـ/ 1261-1265م)، والسلطان غياث الدين كيخسرو الثالث (663-681هـ/ 1265-1282م)، وكانت قرارات تعيينه تتم من السلاطين، إلاّ وزارته للسلطان غياث الدين كيخسرو فقد أقرّه فيها الأمير معين الدين البروناة لأن السلطان كان حينها قاصرًا لم يتجاوز عمره ثلاث سنوات، وباشر الوزير مع الأمير معين الدين مصالح الدولة وشؤون الرعية، وانتعشت الوزارة في زمانه انتعاشًا نسبيًّا، وشهدت السلطنة فترة من الازدهار والتقدم خلال وزارته، ولم تسجل الأحداث أي نوع من الاضطرابات التي من شأنها أن تخلّ بالأمن والنظام ووصل العدل في زمانه إلى حدٍّ كان ينادى فيه على المظلومين فلا يتواجدون[4].

واستقرت أحوال الوزارة حتى سنة (670هـ/ 1272م)، ففيها تغيرت العلاقة الحسنة التي جمعت الوزير بالأمير معين الدين البروناة، ويعلل الأقسرائي سبب هذا التبدل بأنّ أركان الدولة جميعهم كانوا على ارتباطٍ وثيق بالأمير معين الدين بحكم القرابة أو التربية والحماية، أما الوزير فخر الدين فهو الشخص الوحيد الذي كان غريبًا عنهم[5]، ويبدو أن التنافس المعهود بين رجالات الدولة كان هو الدافع الأقوى لإبعاد الوزير، وقد نسب إليه الأمير معين الدين تهمة خيانة السلطنة، وذلك عندما وصلته رسائل خطية من السلطان عز الدين كيكاوس_الذي كان لاجئًا في دولة بيزنطة – يطلب من وزيره السابق مساعدة مالية، فأمسك معين الدين بالرسائل، واجتمع مع الأمراء وقادة المغول واتخذ من الرسائل وسيلة للإيقاع بالوزير فخر الدين وعرضت القضية على الإمبراطور أبغا خان[6] (663هـ-680هـ/ 1265-1281م)، فاكتفى بعزله عن منصب الوزارة السلجوقية[7].

وعيّن الأمير معين الدين البروناة صهره الصدر الأعظم مجد الدين أبو المحامد محمد بن الحسين الأرزنجاني خلفًا للصاحب فخر الدين علي ونقله من وظيفة الاستيفاء إلى الصدارة العظمى[8]، ووصف الوزير الأرزنجاني بأنه كان في «غاية الدقة والعذوبة، والبلاغة، وكانت مراسلاته في غاية الإعجاز»[9]، وهو فريد العالم نادرة الأنام في أنواع الفضائل والآداب والتبحر في علم الحساب، «له قدرة على الشعر ونقده وإنشاء الرسائل باللغتين العربية والفارسية»[10]، وقد وفّق معين الدين باختيار الوزير الذي توسّم فيه ثقافة واسعة ودراية إضافة إلى خبراته: الإدارية في ديوان الإنشاء، والمالية في متعلقات الخزانة السلطانية لأنه كان يعمل في ديوان الاستيفاء.

ظلَّ الوزير المخلوع فخر الدين علي ملازمًا لداره، ونأى عن الإدارة والأعمال الديوانية والاشتغال بضبط الأملاك والعقارات والأوقاف[11]، ولكنه كان يتوق إلى الصدارة العظمى التي أفنى

(1) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 64.
(2) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 616، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 343.
(3) القلقشندي، صبح الأعشى، 4/ 178.
(4) مجهول، السلاجقة در أناظولي، ص 57.
(5) مسامرة الأخبار، ص 92.
(6) الإمبراطور (أباقا خان) أبغا خان: هو الابن الأكبر لهولاكو خان وثاني ملوك إيلخانات فارس، كان حاكما على إقليم تركستان، اعتنق الديانة المسيحية، ولما حكم المغول نقل العاصمة من مراغة إلى تبريز، كان شديد العداء للإسلام والمسلمين، ووثق علاقاته مع ملوك أوروبا وتحالف معهم ضد المسلمين. المستوفي القزويني، تاريخ كزيده، ص ص 591-593.
(7) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 656، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص ص 370-372، وابن شداد، الملك الظاهر، ص ص 62-63، والأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 93، واليونيني، ذيل مرآة الزمان، 3/ 7، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 101.
(8) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 657، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 373، وابن شداد، الملك الظاهر، ص ص 62-63، والأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 93، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 101.
(9) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 95.
(10) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 659، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 375.
(11) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 657، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 373، وابن شداد، الملك الظاهر، ص ص 62-63.

فيها مدة طويلة من عمره، وأظهر تمسكًا كبيرًا بوزارته وأدرك أن الرجوع إليها لا يتأتى إلاّ بالطريق الذي انتهجه سلفه الوزير الطغرائي، وعزم على مقابلة الإمبراطور أبغاخان، وقد ساعده في مسعاه قائد الجيوش المغولية في الأناضول «توقو نوين» وذلك مقابل رشوة مالية وهدايا بلغت قيمتها ألفي بالش[1] وسبعمائة فرس رومي[2]. وأُسندت إليه الوزارة مرة ثانية بأمرٍ من أبغا خان وبموجب مرسوم ملكي وتقليد رسمي[3].

ولما عُزل الأرزنجاني عن منصبه توجه هو الآخر إلى المغول وتعلّق بهم لاسترجاع وزارته، وأرسل تذكرة للوزير المغولي «شمس الدين الجويني» للتوسط له لدى الخان أبغا لإعادته للوزارة، لكن الجويني أعرض عن طلبه[4]. وقد تكون الرشوة المالية والهدايا التي قدمت للمغول أقل بكثير مما قدمه فخر الدين، وعلى كل حال كانت الأوامر الملكية قد صدرت بإعادة فخر الدين علي ولا رادّ لقرارات الخان الأعظم.

واستشرى الفساد في مناصب الدولة الإدارية بما فيها الوزارة، وقد أشار منجم باشي إلى ظاهرة الرشوة وشراء المناصب التي برزت بين الأوساط السلجوقية فقال: «وكان كل من يريد منصبًا صغيرًا أو كبيرًا يتعلق بأحد من رجال الخان أو أعوانه -أو حتى نسائه- فيبذل له الرشوة، ويلتزم ذلك المنصب بمال مقطوع عليه أن يؤديه إلى متعلقه كل سنة، ثم يذهب آخر ويزيد على مقطوعه ويأخذ المنصب من يده، فيذهب الأول ويزيد ويبقى الاثنان في المزايدة حتى يعجز أحدهما عن الأداء فيرد الأمر بقتله وأداء الأموال التي اجتمعت عليه من خزينة السلطان»[5].

وفي سنة (687هـ/ 1288م) وقع الخلاف بين الوزير فخر الدين علي ونائب السلطنة مجير الدين أمير شاه، وكان كلاهما قد التزم للمغول بالأموال مقابل منصبيهما في نيابة السلطنة والوزارة، واشتكى النائب على الوزير بسبب تقاعسه عن توفير الالتزامات المترتبة عليه، ولما عجز الصاحب فخر الدين عن سداد مال الرشوة، عزله المغول عن الوزارة ورحل عن العاصمة قونية إلى مدينة أقشهر[6]، ثم قتله المغول في سنة (687هـ-1288م)[7]، فانتهت بذلك خدمته للسلاجقة التي تجاوزت الثلاثين عامًا.

وتلاشت أهمية الوزارة في هذه المرحلة من تاريخ السلطنة وزال رونقها الذي كانت عليه أيام السلاطين العظام، ووهنت مرتبة الوزير وأصبح ألعوبة بيد المغول، فقد أُسندت الوزارة سنة (687هـ/ 1288م) للصاحب فخر الدين القزويني بعد أن سعى إليها لدى المغول[8].

ولما ارتقى للوزارة وصفه الأقسرائي بأنه «أصبح كالصفر على الشمال»[9]، وبرزت مكانة نائب السلطنة مجير الدين أمير شاه على حساب الوزير، وكان الناس يقصدون بلاطه متجاوزين الوزير القزويني[10]؛ وذلك بسبب مظالمه وكثرة الضرائب التي فرضها على العامة ليتمكن من سداد تكاليف التزاماته[11]، ولما عجز عن سداد المال المقطوع عليه سعى به مجير الدين أمير شاه عند الوزير المغولي «سعد الدولة اليهودي»[12]، فعزله عن منصبه في سنة (690هـ/ 1291م)،

(1) البالش: كلمة مغولية تعني صرة أو بدرة أو كيس من الذهب أو الفضة، والبالش يعادل 500 مثقال من الذهب أو الفضة. وانظر:
Zeki Validi. 1931. Mogollar Devrinde Anadolunun Iktisadi, vaziyet. THITM, 1: s 29.

(2) ابن شداد، الملك الظاهر، ص 122.

(3) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص ص 657-658، والأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 95-96، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 101.

(4) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 95، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 101.

(5) منجم باشي، جامع الدول، 2/ 111.

(6) أقشهر: من مدن آسيا الصغرى تقع في نواحي أرزنجان وتعني المدينة الكبيرة، وهي من المدن القديمة. القزويني، نزهة القلوب، ص 147.

(7) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 150، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 113.

(8) منجم باشي، جامع الدول، 2/ 101، وطقوش، تاريخ سلاجقة الروم في آسيا الصغرى (مدخل إلى تاريخ العثمانيين)، ص 344.

(9) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 147.

(10) المصدر نفسه، ص 149.

(11) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 150، وطقوش، سلاجقة الروم، ص 344.

(12) الوزير سعد الدولة اليهودي: كان طبيبا يهوديا زمن الإمبراطور آرغون خان، ذا ثقافة واسعة ويتقن العديد من اللغات، انتدبه آرغون خان للذهاب إلى بغداد سنة 686هـ/ 1287م لترتيب الأحوال وتنظيم الإدارة، وتمكن من جمع ضرائب باهظة حازت على رضا الخان، وأظهر كفاءة في الشؤون الإدارية فأسندت إليه الوزارة ووصفت سياسته بالتعصب الشديد ضد الإسلام والمسلمين وضيق عليهم في جميع أطراف الممالك والبلاد. خواندمير، دستور الوزراء، ص ص 360-363.

واستمرت وزارته سنتين حاول خلالها استرضاء المغول لكنه فشل وخرجت الصدارة من بين يديه ومات مقتولاً بسبب كثرة الشكاوي عليه[1].

وانتقلت الوزارة إلى شمس الدين أحمد اللاكوشي سنة (691هـ/ 1292م) وذلك بإيعاز من الوزير المغولي سعد الدولة اليهودي، واشترط عليه توفير الالتزامات المالية التي تراكمت على سلفه السابق الوزير القزويني، وسرعان ما أخفقت وزارته وعزل عنها بعد أشهر معدودات لعدم قدرته على سداد الديون[2]. وعيَّن المغول بدلاً عنه نجم الدين النخجواني في سنة (691هـ/ 1292م) واستمرت وزارته سنتين[3].

وأصبح منصب الصدارة سجالاً بين الطامحين إلى المجد والسلطة من رجالات الدولة السلجوقية، حتى أعاد الإمبراطور غازان خان[4] (670-704هـ/ 1271-1304م) الصاحب أحمد اللاكوشي إلى منصبه للمرة الثانية سنة (696هـ/ 1297م)، ولكنه قيّد وزارته وأرسل معه الأميرين «باينجار» و«بجقور» للمراقبة والإشراف عليه في تأدية الالتزامات المالية التي تعهد بها لقاء الوزارة[5]، ووصلتنا نسخة من منشور الوزارة الذي صدر بحق اللاكوشي محفوظة في ديوان الإنشاء السلجوقي[6].

وقد فوض له المغول شؤون الوزارة، وجاء في المرسوم: «وليعلم المطالعون كائنًا من كان أن فلانًا قائم مقامنا والوزير والمشير المطلق وليعرفوا أن جميع أمور الممالك فوضت له، ويعتبروا حكمه وأمره نافذًا وممتثلاً، وألا يعدلوا عن حكمه، وعلى هذا وقع بالتوقيع المجيد إن شاء الله تعالى»[7].

ولا نعلم السبب الذي أقصي من أجله اللاكوشي عن الوزارة سنة (698هـ/ 1298م)، وكل ما ورد أنّ الوزارة انتقلت إلى الصاحب جمال الدين محمد، وقد حصل عليها بعد الزيادة الفاحشة والرشوة البالغة في المتعلقات المالية[8]. وكان ضعف الوازع الديني عند هؤلاء الوزراء، وغياب تطبيق الأحكام الشرعية، وحرصهم على حطام الدنيا، وتنافسهم على المناصب قد أتاح للمغول فرصة التدخل في سياساتهم والتحكم في تنصيبهم وعزلهم.

وإزاء ضعف الوزراء وعجزهم عن توفير الأموال للمغول، لجأ الإمبراطور غازان خان إلى تقسيم السلطنة السلجوقية إلى أربعة أقسام إدارية، وعيّن على كل قسم منها ملتزمًا ماليًّا يحتل منصبًا مرموقًا في الدولة، وهم معين الدين محمد بك صاحب الخزانة، وجمال الدين محمد الوزير، وكمال الدين التفليسي نائب السلطنة، وشرف الدين عثمان المستوفي، وتعهّد هؤلاء الأربعة بدفع رشوة مالية لقاء مناصبهم بلغت ستين تومانًا -أي ما يعادل ستة وثلاثين مليون درهم سلجوقي- إضافة إلى دفع بقية مصروفات جيش المغول المقيم في أراضي الأناضول[9].

وسرعان ما استبدل المغول بالوزير جمال الدين الوزير علاء الدين السماوي سنة (700هـ/ 1300م)[10]. وفي سنة (704هـ/ 1304م) أُعيد أحمد اللاكوشي إلى الوزارة، وصدر الحكم الملكي من الخان محمد خدابنده أولجايتو (703-716هـ/ 1303-1316م) بأن يتولى الوزير اللاكوشي إدارة بلاد الروم؛ من تخوم بيزنطة إلى ساحل أنطاكية، ومن ساحل سينوب[11] إلى حدود ديار بكر، وتضمنت تكليفاته التزامات كبيرة، وكان هو المسؤول عن دواوين

(1) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 156، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 113.

(2) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 156، وطقوش، سلاجقة الروم، ص 344.

(3) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 179. وانظر:
Cahen, pre ottoman Turkey, p 343.

(4) غازان خان: محمود غازان بن آرغون خان، اعتنق الإسلام وسمى نفسه «محمود»، وأسلم بإسلامه مائة ألف شخص من المغول، وأعلن الإسلام دينا رسميا للدولة المغولية، كان من أبرز ملوك المغول، وأكثرهم هيبة ونفوذا، عالما ملما باللغات العربية والفارسية والصينية واليونانية واللاتينية، وبرع في علم الكيمياء، قاد حروبا طويلة مع المماليك وتحالف مع ملوك أوروبا. المستوفي القزويني، تاريخ كزيده، ص ص 602-605.

(5) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص234.

(6) انظر:
Turan, Osman. 1988. Selçuklari Hakkinda Resmi Vesiklar. Ankara_turkey, S 1-6.

(7) انظر:
Turan, Selçuklari Resmi Vesiklar, s 6.

(8) منجم باشي، جامع الدول، 2/ 120.

(9) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 210، وطقوش، سلاجقة الروم، ص 345.

(10) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص ص 122-123. وانظر:
Cahen, pre ottoman Turkey, p 343.

(11) سينوب: تقع إلى الشمال من قسطمونية وإلى الغرب من سامسيون، لها سور حصين ولها بساتين كثيرة نصفها في البر ونصفها بالبحر. أبو الفداء، تقويم البلدان، ص 382. وابن بطوطة، الرحلة، ص 331. ولسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ص 191.

السلطنة جميعها[1].

وجاءت تلك الصلاحيات الواسعة للوزير في ظل الظروف السياسية التي كانت تمر بها السلطنة؛ فقد كانت تحتضر مع احتضار السلطان غياث الدين مسعود الرابع آخر السلاطين السلاجقة في بلاد الروم، الذي توفي سنة (704هـ/ 1304م)[2]، وبذلك كان اللاكوشي آخر من تولّى منصب الوزارة لدى سلاجقة الروم.

والملاحظ في هذا الكمّ الكبير من الوزارات السلجوقية المتعاقبة أنّ الوزراء جميعهم كانوا قد خدموا في وظائف إدارية قبل الوزارة مما مكنهم من اكتساب الخبرات الإدارية والمالية وباقي متعلقات السلطنة. وقد جمع بعضهم بين وظيفتين، هما: الوزارة السلجوقية، ونيابة إمبراطورية المغول في بلاد الروم، مما جعلهم يشعرون بالنفوذ والسلطة. واستظل الوزراء بمظلة الحماية المغولية، مقابل الولاء والطاعة وتقديم الالتزامات المالية، وكان بعض الوزراء عينًا للمغول في السلطنة مهمتهم إرسال التقارير السرية عن أحوال البلاد؛ ومثال ذلك الوزير الأصفهاني الذي أُسندت إليه تهمة خيانة الدولة بنقل الأخبار السلجوقية إلى المغول، وحكم عليه بالإعدام. كما أن كثرة التبديلات التي طالت الوزراء، وقِصر فترات حكوماتهم، تدلُّ على اضطراب الأحوال السياسية في السلطنة، وسوء الأوضاع المالية التي تمثلت بعدم القدرة على توفير الالتزامات للمغول.

ديوان الوزارة

باشر الوزراء السلاجقة صلاحياتهم من ديوان الوزارة الذي وصِف بالأبهة والعظمة، وكان الصدر الأعظم يجلس على دست الوزارة أو ما عرف "بالصَّفَّة"[3]، ويأتمر لديه في ديوان الوزارة جماعة من الموظفين الموصوفين بالكفاءة[4]، بلغ عددهم أربعة وعشرين موظفا يقوم بعضهم بإدارة الشؤون العسكرية، وآخرون بإدارة الشؤون المالية[5]؛ ومن بين هؤلاء[6]:

- المنشئ: أو كاتب الديوان ويطلق عليه «الدواتدار» أمير الدواة، وهو حامل دواة الوزارة[7].
- المترجمون: ومهمتهم الرسمية ترجمة الصادر والوارد من الرسائل إلى ديوان الوزارة.
- قابض الديوان: ومهمته تقديم المنشورات والأوامر التي كتبت بالأمس ليطالعها الوزير.
- أمير السيف الذهبي: وكان يقف على صَفَّة الوزارة بجانب الوزير وسيفه في حمائله.
- السرموزة دار: من الحرس الخاص للوزير، يلبس الجرموق (حذاء له رقبة طويلة)، ويضع خنجره في حذائه.

وقد وصلتنا يوميات الوزير شمس الدين الأصفهاني التي قضاها في إحدى سنوات وزارته الممتدة ما بين (642-646هـ/ 1244-1248م)، فعندما يحلّ الثلث الأخير من الليل كان الوزير يباشر عمله في الديوان ويجلس على صَفَّة الوزارة ومن حوله أمراء الدولة وقادة الجيش[8]، ويشكل هؤلاء مجتمعين نموذجًا لمجلس استشاري يضم بين جنباته عددًا من الأعيان ورؤساء القبائل والأمراء[9].

ويفتتح الوزير جلسة الوزارة بقراءة جزأين من القرآن الكريم تجويدًا وترتيلاً بالتناوب بين الحفّاظ، حتى يحين وقت صلاة الفجر، فيقيم الوزير الصلاة جماعة مع الحضور، ثم يبدأ عمله، فيتقدم إليه قابض الديوان بالمنشورات فيطالعها الوزير ويوقع عليها، ثم يلبس خلع الوزارة، ويستأذن الأمراء بالدخول للسلام عليه، ثم يذهب للتنزه في حديقة القصر السلطاني إلى أن يمدَّ السِّماط السلطاني لتناول طعام الإفطار، ثم يرجع إلى ديوان الوزارة ويدخل إليه الأمراء مرة ثانية، ويجلسون أمامه جاثين على الركب، على مسافة بعيدة منه، فيبدؤون بفصل دعاوى

(1) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 210، والمستوفي القزويني، تاريخ كزيده، ص ص 479-480.
(2) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 301، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 125.
(3) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 568.
(4) المصدر نفسه، ص ص 570-572.
(5) رايس، السلاجقة تاريخهم وحضارتهم، ص 102.
(6) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص ص 572-573، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص ص 317-318.
(7) انظر:
Ismail Hakki, Osmanli Teşkilatinda Medhal, s 83.
(8) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 570، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 317.
Ismail Hakki, Osmanli Teşkilatinda Medhal, s 88.
(9) رايس، السلاجقة تاريخهم وحضارتهم، ص 102.

المظلومين، وعندما ينتهون يمدّ السِّماط السلطاني لطعام الغداء، ويذهب الوزير بعد الغداء للراحة فترة وجيزة، ثم يعود إلى الديوان لمجالسة العلماء ومطالعة الكتب إلى حين صلاة الظهر، فيصليها الوزير جماعة، ويذهب بعدها لقضاء هوايته الخاصة التي تمثلت بتجويد الخط العربي[1].

وفي المساء يصلي الوزير صلاة العصر جماعة مع الأعيان والأمراء، ويذهب مرة ثانية للتنزه، ثم يرجع إلى أهله في بيته، ويظلّ إلى صلاة العشاء، وبعد الصلاة يعقد الوزير محفلاً أدبيًّا يجتمع فيه كبار الأدباء والشعراء، وينشغل معهم بسماع القصائد الشعرية باللغتين العربية والفارسية، ويستمع إلى الخطب والرسائل، ويتباحث مع العلماء بشتى أنواع العلوم والمعرفة ولا سيَّما علم التاريخ[2].

ويبدو أن هذه المجالس التي كان الوزراء السلاجقة يقضون فيها أوقاتهم ويتداولون شؤون وزارتهم جاءت في عهد قوة السلطنة وازدهار منصب الوزارة، ولا نخال الوزير السلجوقي نال مظاهر هذه الفخامة إبان فترة الضعف التي شهدتها السلطنة، فقد انشغل الوزراء طوال الوقت بتوفير الالتزامات المالية وسداد القروض التي أثقلت كاهلهم، مما عطل عليهم تمشية أمور الوزارة على تلك الحال التي كانت عليها زمن الوزير الأصفهاني.

امتيازات الوزراء ومزاياهم

حاز الوزراء في دولة سلاجقة الروم على كثير من الامتيازات، تمثلت بالمكانة الاجتماعية والرواتب والإقطاعات والألقاب والتشريفات، فكانت مكانة الوزير بالمجتمع السلجوقي تضاهى بمرتبة السلاطين، وقد خصِّص للوزراء جماعة من الغلمان أو "الحرس الخاص"، وهم يشبهون إلى حد كبير الحرس السلطاني، وكانوا يرافقون الوزير من باب بيته إلى ديوان الوزارة، فقد نصّب الوزير شمس الدين الأصفهاني بضعة غلمان كان يمتلكهم على باب ديوان الوزارة والسور المحيط به[3]، وبلغ عدد الحرس الشخصي للصاحب فخر الدين علي مائتي مملوك، كانوا برفقة الوزير في مدينة قيصرية سنة (675هـ/ 1276م)، ويسمون «جند الوزارة» وكان مظهرهم يدلُّ على عظِم شأن السلطنة ووفرة دخلها[4]، وقد شكّل هؤلاء الدعامة الرئيسة لقوة الوزراء، كما كان الوزير فخر الدين يملك كثيرًا من الثروات والخيام التي لا تكون إلا لأكبر الملوك[5].

وتدلُّ ثروة الوزير على مكانته وأهميته، وكان راتبه يعتمد كثيرًا على إقطاعاته ومواردها الإنتاجية، وعلى مصادرة ممتلكات الوزراء والإداريين السابقين، وعلى الغرامات والضرائب المفروضة على الشعب، وتذبذبت رواتب الوزراء تبعًا لظروف الدولة السياسية والاقتصادية، وكان منح الرواتب من صلاحيات السلاطين وفي ظل غيابهم أو قصورهم، تنتقل تلك الصلاحيات إلى من يتولى تعيين الوزير، فلما وَزَرَ نجم الدين النخجواني اشترط ألا يزيد راتبه من الخزينة السلطانية عن درهمين في اليوم، وهو يمثل «جامكية» أعفُّ الوزراء، غير أنّ الأمير قراطاي أعطاه أربعين ألف درهم[6]، وهو راتب مرتفع إذا ما قورن برواتب الأمراء وقادة الجيش فكان راتب الأمير نصف راتب الوزير أي عشرين ألف درهم، وهو مقدار الراتب الذي تقاضاه الوزير مهذب الدين علي الديلمي، هذا ما عدا الخلع والتشريفات[7]، وانخفض راتب الوزير فخر الدين علي عن هذا المعدل فبلغ سبعة آلاف درهم سلطانية في الشهر[8].

وكانت الإقطاعيات تشكل جزءًا من الامتيازات المالية للوزراء، إضافة إلى الرواتب الجارية أو الجامكية، فقد حاز الوزير مهذب الدين الديلمي على إقطاعات وفيرة من السلطان غياث الدين سنة (642هـ/ 1244م)[9]، كما أقطع السلطان

(1) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 574، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 317–318.

(2) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 572، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 318.

(3) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 584، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 319

(4) ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، 3/ 200.

(5) المصدر نفسه، 3/ 200–201.

(6) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 595، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 327، 328.

(7) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 540، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 298.

(8) ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، 3/ 200.

(9) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 532، ومجهول، مختصر

غياث الدين وزيره شمس الدين الأصفهاني ولاية «قيرشهر»[1] كاملة بضياعها وقراها وهو أمرٌ لم يتحقق لوزير سلجوقي من قبل[2]. ولما عيّن المغول الوزير شمس الدين بابا الطغرائي في الوزارة أقطعوه ولاية «قسطمونية» جريًا منهم على عادة بني سلجوق[3]، ولما عمل الصاحب الطغرائي جاهدًا على تحويل منصب العرش السلجوقي لصالح السلطان عز الدين كيكاوس وأخذ موافقة منكوقاآن على ذلك كافآه السلطان عز الدين ومنحه ولاية «أيوب حصار» وقيرشهر إقطاعًا له[4].

وحصل الوزير فخر الدين علي من الإقطاعيات على مدينة «قراحصار» وتوابعها[5]، وشملت الهبات والأعطيات جميع أفراد عائلته، ونال ولداه تاج الدين حسين ونصرت الدين حسن إقطاعات كثيرة تمثلت في ولايات: كوتاهية[6]، صندقلو، آقشهر[7]، وزادت إقطاعاتهم في وزارة أبيهم فخر الدين الثانية فاشتملت على لاذيق[8]، وخوناس[9]، وقراحصار[10].

وكانت الرشاوى والهدايا والاحتفاظ بحاشية خاصة تؤلف النسبة الكبيرة من النفقات الشخصية للوزير، وقد يضطر الوزير إلى صرف المبالغ الطائلة من أجل الاحتفاظ برضا السلطان وأولاده والمقربين إليه، وحتى يمنع منافسيه من التآمر عليه.

كما تعرّض بعض الوزراء لمصادرة أموالهم، مثلما حصل للصاحب شمس الدين الأصفهاني، عندما وردت الأوامر المغولية بعزله عن الوزارة، فصودرت أمواله وممتلكاته، وأرسل الكتاب والحسَّاب إلى قصره لنقل كل ما كان له من الأموال إلى قصر السلطنة[11].

وتعدُّ الألقاب جزءًا من التشريفات التي أضيفت للوزراء فأضفت عليهم مكانة ورفعة، وتُعرّف الألقاب بأنها ما يطلق رسميًّا من الصفات على سبيل التشريف[12]، وقد أطلق على الوزير عند السلاجقة لقب الصاحب[13]، وكان يخاطب في ديوان الوزارة بألقاب: «ملك الملوك في العالم، ناظم أمور المملكة، يمين سلطان السلاطين»[14]، وفي توقيعات رسوم الرسائل والمناشير الصادرة عن ديوان الوزارة خوطب الوزير بـ «ملك وزراء الشرق والغرب، دستور خسروشاه، نظام الملك، ناظم أمور المملكة، حافظ رسوم المعدلة، يمين سلطان السلاطين، أبو الملوك»[15].

ونقش الوزراء ألقابهم على واجهات المنشآت العمرانية تخليدًا لذكراهم فقد نقش معين الدين البروناة لقب «ملك الأمراء والوزراء في العالم» على واجهة المسجد الذي بناه في مدينة سينوب سنة (666هـ/ 1267م)[16]، ودوّن الوزير فخر الدين علي بن الحسين ألقابه على واجهة المدرسة التي أنشأها في مدينة سيواس[17] سنة (670هـ/ 1272م)

سلجوقنامه، ص 293، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 79.
الجامكية: من الفارسية وتعني اصطلاحا الجراية الشهرية. البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص 59.

(1) قيرشهر، مدينة كبيرة تمتاز بعماراتها العالية، وهوائها العليل، تقع إلى الشمال الشرقي من العاصمة قونية. القزويني، نزهة القلوب، ص 151، ولسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ص 179.

(2) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 544، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 300.

(3) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 584، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص319، والأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص63.

(4) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 631، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 355.

(5) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص ص 105-106.
وقراحصار: قلعة حصينة تقع على جبل مرتفع في شمال أنطاليا وتتصل بآقشهر وأرزنجان. البغدادي، مراصد الاطلاع، 3/ 324.

(6) كوتاهية: مدينة كبيرة ذات قلاع كثيرة، ومنها أعمال واسعة ورساتيق. ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، 3/ 220، ولسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ص 186.

(7) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص ص 81-82.

(8) لاذيق (دنزلي): تعد من أبدع المدن وأضخمها، كان فيها زمن السلاجقة سبعة مساجد، وأسواقها حسان، وأكثر صناعها من النساء. ابن بطوطة، الرحلة، ص 305، ولسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ص 186.

(9) خوناس: من بلاد الروم تقع بين أرزن الروم وملازكرد. لسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ص 180.

(10) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص ص 657-658، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 101، 105.

(11) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 585، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 320.

(12) الباشا، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، ص 1.

(13) ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، ص 403.

(14) الخوبي، غنية الكاتب ومنية الطالب، ص 34.

(15) الخوبي، رسوم الرسائل ونجوم الفضائل، ص 17 .

(16) انظر:
Sauvaget (j). combe (ET), Wiet (G), 1931_1944. Repertoir chrologiqueDepigraphie Arab. Le Caire. xx1: p 231.

(17) سيواس: وصفت بحسن عمارتها وسعة شوارعها، متصلة بساحل البحر الأسود، تقع إلى الشرق من مدينة قيسارية،

وسمّاها المدرسة الصاحبية «الصاحب الأعظم الدستور، المعظم، مولى موالي العرب والعجم ورسوم الكرم»[1]، ووردت ألقاب الوزير القاضي محمد الرازي في توقيعه على حجة الوقف التي حرّرها للأمير جلال الدين قراطاي سنة (656هـ/ 1258م) وهي: «الصاحب الأعظم، ملك الأمراء والوزراء والقضاة»[2]، وأغدقت ألقاب كثيرة على الوزير أحمد اللاكوشي، ووثقت في منشور الوزارة الصادر باسمه سنة (696هـ/ 1296م) ومنها: «.. صاحب العالم الأعظم، العادل، المؤيد، المجاهد، المنصف، الدستور المعظم، شمس الدنيا والدين، شرف الإسلام والمسلمين، جلال الملة، كهف الملة، قوام المملكة، صلاح العالم، باسط الأمن والأمان، ناشر صحائف العدل والإحسان.. مالك أزمَّة الوزراء، معين الملوك والسلاطين، سيد العالم نظام الملك»[3].

شارات الوزارة ودلالاتها

تتمثل شارات الوزارة بـ: الخلعة، والدواة، ومنشور التقليد "المرسوم"، وهي شارات شرف مميزة لمنصبه، وكانت الخلعة تتكون من القلنسوة المصنوعة من الفضة، ومخيَّطة بالذهب، يضعها الوزير على رأسه، ومن عباءة مصنوعة من الصوف، مخيطة بخيوط الذهب، ومثبت على جنباتها تطريزات قطنية[4]، وكان الوزير يسارع إلى لبس الخلعة إذا ما شعر بخطر يحدق به، مثلما فعل الصاحب شمس الدين الأصفهاني عندما بلغه ثورة العامة عليه محاولين إسقاط وزارته، فلبس الخلع ليهيب بها على نفسه، ولكن أهالي قونية العامة منهم والخاصة لم يحسبوا لها باعًا[5].

وهي من المدن التجارية في بلاد الروم زمن السلاجقة، وتسمى بدار العلاء. ابن سعيد، الجغرافيا، ص 87، والقزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ص 537.

(1) انظر:
Şahin Sami. 2006. Sivas Gök Medrese Ve Kitabelerindeki Rivayetterin Hadis. Çumhuriyet Univeritesi Ilahyat Fakulities dergisit. GXII: s 152.

(2) انظر:
Turan, Osman.. 19480. Celáleddin karaty Vakiflari Ve Vakfiyeleri. Belleten. C. XII: s 48.

(3) انظر:
Turan, Osman. 1988. Selçuklulari Resmi Vesikalar. Ankara- turkey. s 3.

(4) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 572، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 317.

(5) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 584، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 319.

ودواة الوزارة أو المحبرة كانت مصنوعة من الذهب الخالص، ويحملها بين يدي الوزير موظف يسمى «الدواتدار»، ويوقع فيها الوزير بخطه «خاتمه» على القصص والمنشورات الواردة إلى ديوان الوزارة[6].

أما التقليد أو منشور الوزارة فهو يؤكد الصفة الرسمية لولاية المنصب، ولا تكون الوزارة إلا بالمنشور الذي كان يصدر في الأحوال العادية عن ديوان الإنشاء السلجوقي[7]، ولما انتقلت صلاحيات تعيين الوزراء إلى المغول كانوا يرسلون مع كل وزير منشورًا ملكيًّا يقضي بتعيينه بصفة رسمية.

وقد وصلنا منشور الوزارة الصادر باسم الوزير أحمد اللاكوشي سنة (696هـ/ 1297م)[8]، من جهة دولة الإمبراطور غازان خان، وورد في مقدمته الإطراء على قدرة المغول وقوتهم العسكرية وسلطاتهم السياسية، وذكر فيه أنهم أناطوا منصبي الوزارة ونائب الحضرة العليا على جميع الممالك السلجوقية لأبي المكارم والمحاسن أحمد بن عثمان اللاكوشي، واقترن المنشور بألقاب الفخامة والتبجيل والإشادة بالوزير وصفاته، ومما احتوى عليه قرار التقليد: «وازدادت نضارة رياض الدولة ورفعتها بأعماله واهتمامه وبذل المساعي المشكورة في فتح باب أمور المملكة، وظهر في جميع الممالك حسبه الزاهر ونسبه الطاهر في الأكناف والأطراف»[9].

وأسندنا إليه وزارة جميع الممالك المحروسة زادها الله بسطة واتساعًا، ووضعنا في قبضته زمام جميع المصالح؛ من الحل والعقد، والقبض والبسط، والنصب والعزل، والبيع والشراء، وحكم جميع الأكابر والأمراء، والعظماء والخواص، والصدور والحواشي، والخدم والحشم، وأصحاب المناصب وأرباب المراتب، والأداني والأقاصي، وفوضنا إمارة ومسؤولية وحكومة المدينة الفلانية لنوابه الشرفاء[10].

(6) انظر:
Ismail Hakki, Osmanli Teşkilátinda Medhal, s 90.

(7) انظر: Ismail Hakki, op. cit, s 90.

(8) انظر: Turan, Selçuklulari Resmi Vesiklar, s 3.

(9) انظر: Turan, op. cit, s 3-4.

(10) انظر: Turan, op. cit. s 4.

واجبات الوزراء ومهامهم

المهام العسكرية

أُنيطت بالوزراء مهام كبيرة فكان عليهم تحمل أعباء الدولة في ظل السيطرة المغولية وضعف السلاطين السلاجقة، وكان يتوجب عليهم أن ينظروا بعين الشفقة والرأفة لرعاياهم، وأن يبذلوا المساعي لعمارة الأمصار والبلاد، والمحافظة على القلاع والبقاع، والأصقاع والأطراف، والثغور والحدود، والعمل على إزالة الظلم وبسط العدل ورعاية جوانب الرعية[1]، وكانت مهامهم «عسكرية لا تتيسر إلاّ بمهابة السيف، وإدارية لا تضبط مصالح الدولة إلاّ بالقلم القيّم الذي هو محل قسم، ومحك تجارب الأمم»[2].

تمثلت المهمة العسكرية للوزراء بتجنيد الجنود وقيادة الجيوش السلجوقية إلى المعارك الحربية والقضاء على حركات التمرد والعصيان[3]. فقد خرج الصاحب ضياء الدين قرا أرسلان في مقدمة العساكر السلجوقية التي اتجهت إلى ولاية أرزنجان[4] لمحاربة علاء الدين داوود شاه ملك أرزنجان وأرزن الروم[5] سنة (625هـ/ 1227م) عندما أعلن حربه على السلطان علاء الدين كيقباد وتمكن الوزير من استمالة الملك داوود وأعاد ولاءه للسلطنة[6]، كما شارك الوزير مهذب الدين الديلمي مع السلطان غياث الدين كيخسرو في معركة كوسة داغ التي دارت رحاها بين السلاجقة والمغول سنة (642هـ/ 1244م).

وفي سنة (643هـ/ 1245م) أوكل السلطان غياث الدين كيخسرو الثاني إلى وزيره الصاحب شمس الدين الأصفهاني قيادة الجيوش السلجوقية لمحاربة الأرمن وتأديب الملك هيثوم الأول (624-669هـ/ 1226-1270م)[7]، بسبب تنصله عن دفع الجزية السنوية المترتبة على دولة الأرمن للسلاجقة، وإقدامه على مساعدة العساكر المغولية أثناء عبورهم من الأراضي الأرمينية صوب الأناضول، وتمكن الوزير من استعادة جميع القلاع والحصون التي خسرها السلاجقة إبّان انشغالهم بحرب المغول، وحاصر الصاحب مدينة طرطوس سبعة أشهرٍ متواصلة[8].

وشارك الوزير عز الدين محمود الرازي في حرب المغول سنة (654هـ/ 1256م)، ومع أن السلطان عز الدين كيكاوس كان يميل إلى الصلح مع بقية أمراء الدولة، إلا أن الوزير كان يرغب في الجهاد ويردد: «العزّ تحت ظلال السيوف»، وكان يحرّض أهالي مدينة قونية ويشجعهم على القتال[9].

وساهم الوزراء السلاجقة في القضاء على حركات التمرد والعصيان التي اندلعت داخل أراضي السلطنة، وخرج الوزير شمس الدين محمد الأصفهاني إلى ولاية ذنزلي سنة (646هـ/ 1248م) لمحاربة خارجي يُسمى «تركي أحمد» ادعى انتسابه إلى السلاجقة وقال إنه ابن السلطان علاء الدين كيقباد الأول، وطالب بأحقيته بالعرش السلجوقي، فأرسل الصاحب جيشًا لدفع الخارجي بقيادة خطير الدين أمير العدل، وتمكّن الصاحب الأصفهاني من القضاء على هذه الحركة قبل استفحال خطرها[10].

وبعث الوزير نجم الدين النخجواني جيشًا بقيادة «يوتاش» أمير الأمراء لمحاربة خارجي يدعى «أيوزملك» في مناطق الحدود «الأوج»

(1) انظر: Turan, op. cit. s 6.

(2) انظر: Turan, op. cit , s 5.

(3) كلاوسنر، الإدارة المدنية، ص 85.

(4) أرزنجان: تقع بين سيواس وأرزن الروم، وصفت بكثرة خيراتها، جدد عمارتها السلطان علاء الدين كيقباد. البغدادي، مراصد الاطلاع، ص 188، وابن بطوطة، الرحلة، ص 312، ولسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ص 150.

(5) أرزن الروم: تقع آخر بلاد الدروب من الجهة الشرقية للأناضول، ينبع منها نهر الفرات، وهي كبيرة المساحة، خصبة الأراضي، سماها العرب أرضروم. أبو الفداء، تقويم البلدان، ص 385، ولسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ص ص 145-150.

(6) مجهول، السلاجقة در أناظولي، ص 27.

(7) الملك هيثوم الأول: من ملوك الأرمن، حكم أرمينية، وقد هيأ لبلاده عهدًا من السلام والتقدم، وسار على سياسة المهادنة مع الدول المجاورة، وتوثقت علاقاته مع المغول بشكل كبير أدى إلى التطور التجاري والسياسي والاقتصادي. المدور، الأرمن عبر التاريخ، ص ص 253-236.

(8) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص ص 546-547، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص ص 301-303، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 80، ومجهول، السلاجقة در أناضولي، ص 59، وابن شداد، الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، 1/ 2/ 339. وانظر:
Turan, Selçuklulari Turkiye, s 452-453.

(9) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 41، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 80.

(10) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 573، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 318.

فأوقعوا به[1]. كما تمكّن الوزير عز الدين الرازي بمشاركة أمير الأمراء «يوتاش» في القضاء على حركة «الآغاجريين»[2] في صحراء مرعش سنة (654هـ/ 1256م)[3].

وتولى الوزير فخر الدين علي مهمة القضاء على حركة تمرد أولاد الخطير الزنجاني سنة (675هـ/ 1276م)[4]، وقد استفحلت ثورتهم وزعزعت أركان السلطنة بسبب السياسة المالية الجائرة التي مارسها المغول في بلاد الروم والظلم الفاحش الذي طال الناس جرّاء كثرة الضرائب لتحصيل الأموال[5].

وما كاد الوزير ينتهي من تلك الحركة حتى تجددت الثورات التركمانية ضد السلطنة، وثار مقدَّم التركمان علي بك التركماني على السلاجقة سنة (675هـ/ 1276م) وامتنع عن دفع الإتاوة المترتبة للخزانة السلجوقية فسار الوزير إلى ولاية دنزلي والمناطق المجاورة لها وتمكن من استمالة الثوار، وسكنت الفتنة[6].

وشارك الوزير فخر الدين علي في القضاء على ثورة جمري غياث الدين سياوش[7]، كما أدى الوزير دورًا بارزًا في استمالة أمراء الأطراف الخارجين على الدولة في ولايات قسطمونية وسينوب وسيمرة، بعد انضمامهم إلى جمري، واستدرج الوزير سائر المتمردين إلى طاعة السلطنة[8].

وفي سنة (685هـ/ 1286م) ثار التركمان على السلطان غياث الدين مسعود، وتوكل الوزير فخر الدين علي بقتالهم، وحدثت معركة بين الفريقين في رمضان سنة (685هـ/ 1287م)، انتصر فيها التركمان على قوات السلطنة التي قادها الوزير، وسار الثوار إلى ولاية دنزلي (لاذيق)، وهي من إقطاعات الوزير، وحاصروها، وقُتلت ابنة الوزير، ونُهبت ثروات الوزير وأملاكه[9].

وساهم الوزير نجم الدين النخجواني سنة (691هـ/ 1292م) في القضاء على حركة ركن الدين كيومرث[10] الذي خرج على أخيه السلطان عز الدين مسعود في ولاية الأوج على أعالي المناطق الحدودية وادعى أحقيته بعرش السلاجقة[11].

المهام السياسية

اعتمد السلاطين السلاجقة اعتمادًا كبيرًا على وزرائهم في المفاوضات السياسية ورئاسة الوفادات الدبلوماسية إلى بلاطات الملوك وقادة الدول، وكان هذا الواجب يتطلب مهارة وحنكة وقدرة على إدارة مفاوضات الصلح وإبرام المعاهدات بين الدول، وقد سفر الصاحب ضياء الدين قرا

(1) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 595، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 328. وانظر:
Bal, Vezir Şemseddin Isfhani, s 291.

(2) الأغاجرية: طائفة من الطوائف التركمانية، كانوا يقيمون في مناطق ملطية ومرعش، وكانوا يقطعون الطريق على الناس، ويغيرون على القوافل التجارية، مما أضر بمصالح السلطنة. ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 618، وابن العبري، مختصر الدول، ص 223.

(3) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 618، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 344.

(4) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 668، والأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 103، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 102.

(5) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 97.

(6) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 101، ومجهول، السلاجقة در أناضولي، ص ص 59-61.

(7) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص ص 696-697.
وسياوش (جمري): اشتهر عند المؤرخين باسم جمري، وادعى انتسابه للسلطان عز الدين كيكاوس؛ لذلك سمي الدعي، وثار على السلطان سنة (675هـ/ 1276م)، وطالب بالعرش ونزل في مدينة قونية، واستفحل خطره حتى خطب له على المنابر، وسكّت العملة باسمه، وتمكن من الجلوس على منصة الحكم السلجوقي في آسيا الصغرى، وانتهت ثورته سنة (676هـ/ 1277م) بعد عناء شديد، وتحالف المغول مع السلاجقة حتى تمكنوا من القضاء عليه وقتله، واستمرت ثورته عاما كاملا. ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص ص 693-699، ومنجم باشي، جامع الدول، ص ص 101-106، والأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص ص 125-126.

(8) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 722، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 405.
وقسطمونية: تقع في شمال بلاد الروم، وهي من أعظم وأشهر مدن آسيا الصغرى، كثيرة الخيرات، ورخيصة الأسعار. القزويني، نزهة القلوب، ص 149، وابن بطوطة، الرحلة، ص 329.

(9) مجهول، السلاجقة در أناظولي، ص 61.

(10) كيومرث: هو الأمير ركن الدين قلج أرسلان السلجوقي، ثار على أخيه السلطان غياث الدين مسعود طمعا في السلطة سنة 691هـ/ 1291م، وانضمت إليه جماعات من التركمان القرمانيون، وشكل خطرا كبيرا على السلاجقة، فاستولى على أقاليم لارندة وأماسية، وقسطمونية، كما أعلن العصيان على المغول الداعمين لسلطنة أخيه، حتى تولى الإمبراطور كيخاتو خان بنفسه مهمة القضاء عليه في بلاد الروم، وانتهت حركته سنة 691هـ/ 1291م، وكانت هذه الثورة من أشد النوازل التي ألمت بالسلاجقة في مرحلة احتضار السلطنة. الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 146-147، ومنجم باشي، جامع الدول، ص 115، ومجهول، السلاجقة در أناظولي، ص 60، وانظر:
Turan, Selçuklari Hakkinda Resmi Vesiklar S, 11-12.

(11) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص ص 171-172.

أرسلان للسلطان علاء الدين كيقباد إلى بلاط ملك أرمينية ليفون[1]، عندما امتنع عن دفع الجزية للسلاجقة، وحظي الوزير بحفاوة بالغة لدى الأرمن، فاستقبله الملك وأنزله بقصره، وكتب الصاحب مسوّدة الصلح، ولما رجع إلى بلاد الروم بالغ السلطان بإكرامه[2].

كما وكّل السلطان علاء الدين كيقباد لوزيره ضياء الدين قرا أرسلان سنة (628هـ/ 1230م) مهمة التفاوض مع القوات الخوارزمية، وتمكن الوزير من استمالتهم وإعادتهم إلى طاعة السلطنة، ووزّع عليهم الإقطاعات بولاية أرزن الروم، وقد أثنى السلطان على خدمات وزيره بشأن احتوائه الأزمة الخوارزمية وتداركها[3].

وتُعدّ السفارة السياسية التي ترأسها الوزير مهذب الدين الديلمي لمفاوضة المغول على الصلح في أعقاب انتصارهم في معركة كوسة داغ من أهم السفارات السياسية في تاريخ السلطنة، وقد مثّل الوزير السلاجقة في مداولات الصلح الذي أبرم بين الدولتين، وأظهر الديلمي براعة سياسية في إدارة المفاوضات حين بيَّن للمغول أن انتصارهم على السلاجقة هو انتصار مؤقت، وأن الفتح الشامل للأناضول مهمة صعبة وشاقة، وحذّرهم من مغبَّة الاغترار بنصر كوسة داغ وقال: «إن ملك الروم لا ينعقد له نظام إلا بسلاطين آل سلجوق ولا يطمئن للرعايا بال إلاَّ بالانقياد لهم»[4].

ومع أن الوزير مهذب الدين الديلمي كان قد جرَّ السلاجقة إلى تبعات الإذعان السياسي والمالي للمغول، إلا أن هذه المبادرة كانت تمثّل المخرج الوحيد أمام السلاجقة للتخلص من الاحتلال المغولي المباشر للسلطنة وإبقائها مدة أطول بيد سلاطينها من آل سلجوق، كما وجدت هذه السفارة صدى الاستحسان عند السلطان غياث الدين لأنها أنقذت بلاده وثبتته على عرش أسلافه، واعتبر ذلك في ميزان حكمة الوزير الديلمي وحسن تصرفه عند طوارئ الأحداث[5].

وكان الصاحب عز الدين محمد الرازي كفؤًا للأمور العظام، فأسند إليه السلاجقة السفارة إلى دار الخلافة العباسية في بغداد[6]، ولم ترد الأخبار عن تلك السفارة وأسبابها أو مداولاتها، وعلى الأرجح أنها كانت في توطيد أطر العلاقات بين الدولتين.

المهام المالية

كان الوزراء هم المسؤولون أمام السلطان عن خزانة الدولة أيام الشدة والرخاء، وكان «المستوفي» عند السلاجقة بمنزلة وزير المالية، تحفظ عنده حسابات الصادر والوارد من الأموال في ديوان الاستيفاء الذي يقع تحت الإشراف المباشر للصدر الأعظم، فهو الذي يوجه السياسة المالية للسلطنة ويشرف على متعلقات الخزينة[7].

ومن أهم الواجبات المالية التي أنيطت بالوزراء المحافظة على الأموال العامة، والحرص على خزينة الدولة من التبدد والضياع، وقد علم القاضي عز الدين الرازي أنَّ قادة المغول يترددون تباعًا إلى السلطنة، وأنَّ أموالاً كثيرة تصرف من الخزانة للإنفاق عليهم، فرفع شكوى إلى الإمبراطور «منكواقآن» للحدِّ من تجاوزات الجند المغول ومنع تسلطاتهم ونهبهم الأموال، وأصدر الخان قرارًا بمنع عبور الجيش المغولي إلى بلاد الروم مما أدى إلى غضب القائد «بايجو» وتهدد الوزير لأنه حرمه من خيرات بلاد الروم[8]، ثم عمل الوزير على تقليل إخراجاته ومصروفاته للتوسيع في الخزينة وتخفيف الأعباء المالية[9].

وكان الوزير يشرف على دفع الرواتب والأرزاق للعاملين في وظائف الدولة والأمراء وقادة الجيش، وكانت له صلاحيات زيادة الرواتب أو إنقاصها، فلما تولى نجم الدين النخجواني اشترط ألا يزيد راتبه ورواتب الأمراء وسائر الأعيان في الدولة

(1) الملك ليون الثاني (ليفون): يسمى ليون الكبير (582-616هـ/ 1186-1219م) بلغت أرمينية في زمانه أوج قوتها وعظمتها، وقد أدخل إليها إصلاحات كبيرة، واهتم بالنواحي الاقتصادية وشيد المؤسسات الخيرية. المدور، الأرمن عبر التاريخ، ص ص 231-233.

(2) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 171، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 81.

(3) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص ص 431-433، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص ص 226، 229.

(4) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 534، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 294.

(5) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 532، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 293.

(6) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 602، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 333.

(7) كلاوسنر، الإدارة المدنية، ص 82.

(8) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص ص 617-618، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص ص 343-344.

(9) منجم باشي، جامع الدول، 2/ 84.

عن درهمين في اليوم من بيت المال، وكان سبب إنقاص الرواتب أنّ الدولة أصبحت عاجزة عن مقاومة المغول وسد العجز المالي الذي أحدثوه، ورأى الوزير أنه لا يصح أن تتعرض أموال بيت المال للتلف والصرف بغير استحقاق، ويجب أن توضع الأموال لتهيئة أسباب استرضاء المغول[1].

كما ساهم الوزير فخر الدين علي في التخفيف من أعباء خزينة السلطنة، وعمد في سنة (676هـ/ 1278م) إلى ضمّ ولاية أرزنجان وتوابعها للدولة بعد أن كانت إقطاعًا خاصًّا له، كما أضاف بعض المتعلقات التي كانت تنفق على جيوش المغول ومخصصاتهم المالية لخزينة الدولة[2]، بعد أن استنزفت الأموال في محاربة جمري سياوش وباقي الثوار التركمان.

وفوّض السلاطين لوزرائهم صلاحيات مالية واسعة، فأوعز السلطان علاء الدين كيقباد إلى الصاحب ضياء الدين قرآ أرسلان إجراء الإصلاحات المالية لمدينة أخلاط[3]، بعد انتزاعها من الأرمن وضمها إلى أملاك السلطنة سنة (630هـ/ 1232م)، وساعده في هذه المهمة سعد الدين المستوفي الأردبيلي، وأمر السلطان أن يعطى من خزينة الدولة ما يحتاجه من الأموال لتدبر أحوال تلك البلاد، فعينوا أبواب الإنفاق، وقيدوا أملاك القتلى والغائبين في سجلات رسمية، ودوّنوا جميع العقارات ليتمكنوا من ضبط الإيرادات والمصاريف العامة[4].

وأُعطي الوزراء صلاحيات فرض الضرائب وإلغائها أو زيادتها وإنقاصها[5]، فقد أعفى الوزير ضياء الدين قرآ أرسلان الفلاحين في أخلاط من الضرائب المفروضة عليهم من قبل الأرمن[6]، بينما ضاعف الوزير فخر الدين القزويني الضرائب التي كانت مفروضة على الأراضي الزراعية في إقليم الأناضول، وبعد القضاء على ثورة جمري ألغى الوزير فخر الدين علي الرسوم المحدثة وخفف الضرائب وفرض على كل شخص ضريبة مالية بقدر طاقته ومكانته دون محاباة أو استثناء[7].

وفَقَد الوزراء صلاحياتهم في فرض الضرائب في أواخر الدولة السلجوقية، فأرسل المغول مندوبين من طرفهم لتحصيل الضرائب المفروضة على البقر والأغنام، وقد تطاول المندوبون على الأهالي وأضرّوا بالسلطنة وتعرضت المدن السلجوقية للسلب والنهب[8]، وفي الوقت الذي كان لا يحتمل فيه الوضع خمسة آلاف تغار[9] من المحاصيل، فرض الوزير فخر الدين القزويني على الفلاحين خمسين ألف تغار، أي بزيادة عشرة أضعاف ما كانت عليه قبل وزارته[10]، وذلك ليجمع المال المترتب عليه للمغول لقاء التزامه بمنصب الوزارة[11].

ووصِفت السياسة المالية للوزير فخر الدين القزويني بالجائرة، مارس فيها الظلم وقهر الناس، لذلك فرح أهالي قونية بالقرار الذي اتخذه الإمبراطور كيخاتوخان سنة (691هـ/ 1292م) الذي يقضي بإحصاء سكان الأناضول وتسجيل الأملاك على يدِ مبعوثٍ من قبله يُدعى الخواجا ناصر الدين لإعادة ترتيب نظام الضرائب المالية على الناس[12].

وكان الوزراء مسؤولين أمام خانات المغول عن تحصيل الجزية السنوية المترتبة على السلاجقة للمغول وإعدادها وإرسالها دون تأخير أو نقصان، ففي سنة (646هـ/ 1248م) جهز الوزير شمس الدين الأصفهاني ما ترتب على السلطنة من الإتاوة، وأرسلها مع أمير العارض أبي بكر الجويني يرافقه حرسٌ خاص من الجيوش السلجوقية إلى

(1) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 595، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 327.

(2) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 722، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 405.

(3) أخْلاط: مدينة كبيرة مشهورة تشكل قصبة بلاد أرمينية، وتحتوي على خيرات كثيرة، وأهلها مسلمون ونصارى، وهي ذات سور عظيم، وكل من تملكها سمّي شاه أرمن، ومن أعمالها: أخلاط، وآنى، وسطان، وأرجيش. القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ص 524، والبغدادي، مراصد الاطلاع، 1/ 520.

(4) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 722، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 405.

(5) كلاوسنر، الإدارة المدنية، ص 82.

(6) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 427، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 224.

(7) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 722، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 405.

(8) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 262، وطقوش، سلاجقة الروم، ص 346.

(9) التغار: مكيال عرف في بلاد الروم في العصر السلجوقي تعادل قيمته خمسمائة ألف كيلو غرام من المحاصيل. الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص ص 152–153.

(10) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 231.

(11) المصدر نفسه، ص ص 151–152.

(12) مجهول، السلاجقة در أناظولي، ص 64.

بلاد إيران[1]، وإذا ماطل الوزير أو تأخر في مهمته فإنه يعرّض السلطنة لحرب مع المغول، فيأتون للسلطنة ويخربون ويدمرون ويأخذون أضعاف الأموال[2].

كما كان الوزراء مسؤولين عن نفقات الجيش المغولي المقيم على أراضي السلطنة في المصايف والمشاتي، وقد التزموا بدفع التكاليف المالية المتعلقة بمصروفات الجيش، وتضمنت هذه الالتزامات المأكل والمشرب وأعلاف الخيل، إضافة إلى ما يقدَّم لأمير الجيش وخواصه من الهدايا والأعطيات[3]، وكان الوزير الطغرائي أول من فتح الطريق أمام السلاجقة لتوفير وتجهيز جيش المغول في بلاد الروم[4].

وكانت التكاليف المالية باهظة حتى إنها بلغت في اليوم الواحد أثناء وزارة فخر الدين علي سنة (684هـ/ 1285م) مائة ألف درهم، أرسلها الوزير إلى ولاية أرزنجان فصرفت على حوالات ومطالبات الجيوش المغولية، ووصلت الحال بالوزير فخر الدين علي أنه احتاج في يوم لسبعين درهمًا لسد نفقته الشخصية فلم يجدها، وفي سنة (685هـ/ 1286م) رتّب الوزير احتياجات الجيش ونفقاته مما تسبب في حدوث ضائقة مالية أضرّت بالسلطنة[5]، وعندما عجز الوزير فخر الدين علي عن الإيفاء بالتزاماته عزله المغول عن الوزارة ولم يراعوا له عهدًا ولا ودًّا بعد خدمة له في الدولة تجاوزت ثلاثين سنة[6]، وقد بلغت نفقات الجيش في بعض الأوقات مائة ألف درهم في اليوم الواحد[7].

ويعد الالتزام المالي الذي تكفّل به الوزراء السلاجقة للمغول أحد الوسائل المهمة لقاء وصولهم إلى منصب الوزارة وبقائهم فيه مدة أطول، فقد كانوا يلتزمون بتقديم مبالغ مالية (رشوة) للمغول؛ مما تسبب بإنهاك الخزينة السلجوقية، وكانت هذه الالتزامات باهظة، حتى إن الوزير الطغرائي عجز عن سدادها، فسجّل المغول استيفاءاته ديونًا على السلطنة[8]، وقدم الوزير المغولي شمس الدين محمد الجويني إلى بلاد الروم سنة (658هـ/ 1260م)، وفتّش في دفاتر الحسابات وديوان الاستيفاء عن الأموال المتبقية التي كان الصاحب الطغرائي قد التزم بها، والأموال المستحقة لهيئة الدولة من رأس المال، والربح الذي تم احتسابه، فوجد أموالاً متراكمة لا قبل للسلاجقة بها[9].

كما اعتمد المغول على سياسة تطويق الوزراء بالقروض المالية بفوائد باهظة؛ لإغراقهم بالديون، والعمل على توجيه اهتماماتهم لجمع الثروات المالية اللازمة لسداد القروض، وإبعادهم عن إدارة شؤون الدولة، فقد حصل الوزير شمس الدين الطغرائي على قرضٍ مالي سنة (657هـ/ 1259م)[10]، ولما عجز عن سداد عشر قروضه، أخذ المغول يلاحقونه ويطالبونه بأموال القروض، وحتى بعد وفاته أرسل هولاكو خان جباة من طرفه إلى السلطان ركن الدين للمطالبة بقروض الوزير الطغرائي التي تضاعفت عليه[11].

ولما عجز الوزير فخر الدين القزويني عن سداد قروضه المالية لجأ المغول إلى تحصيلها من كبار الملاّك والإقطاعيين مقابل الاعتراف بملكياتهم الخاصة وعدم الاعتداء عليها[12].

وكانت الالتزامات المالية تنتقل من وزير لآخر، فلما توفي شمس الدين الطغرائي دون أن يوفّي التزاماته حلّ محله الوزير فخر الدين علي، وتحمل مسؤولية الالتزامات، وحتى يتخلص من الأزمة المالية التي خلّفها الوزير السابق عمل على استحداث إصلاحات مالية جديدة هدفها سد العجز المالي الذي ألمّ بالبلاد، وأقدم على ترجمة الدفاتر الديوانية والسجلات المتعلقة بمالية الدولة من اللغة العربية إلى اللغة الفارسية؛ وذلك حتى لا يخفى عليه شيء في الأصول والفروع من أموال الممالك ونظم دقائق المدخولات والإخراجات، وكان هذا العمل يتطلب منه جهدًا ووقتًا لإتمامه

(1) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 854، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 319.
(2) منجم باشي، جامع الدول، 2/ 111.
(3) المصدر نفسه، 2/ 112.
(4) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 63.
(5) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص ص 145–146، ومجهول، السلاجقة در أناظولي، ص 61.
(6) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 148.
(7) المصدر نفسه، ص 145.
(8) المصدر نفسه، ص ص 63، 68.
(9) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 722، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 405.
(10) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 634، والأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 145.
(11) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص ص 66–67.
(12) المصدر نفسه، ص 231–232.

فعيّن لمساعدته المستوفي أمين الدين ميكائيل[1].

وقد لجأ الوزير إلى تعيين عددٍ من العمّال المختصين لجباية الأموال لأنه كان لا يملك الخبرة اللازمة في القواعد المالية والقوانين الإدارية في أمور الجزية والخراج التي تشكل الباب الأوسع من الالتزامات السلطانية[2]، وخضعت السياسة المالية للوزراء والسلاطين لرقابة شديدة من جهة المغول، ففي سنة (679هـ/ 1280م) أرسل المغول تاج الدين معتز بن عبدالظاهر الخوارزمي معتمدًا ماليًّا للإشراف على جباية الأموال ومراقبة الوزير فخر الدين علي[3].

وكان الوزراء يتعرّضون للمساءلة إذا ما أخلوا بالنظم والقواعد المالية مثلما حدث مع الوزير فخر الدين القزويني الذي استدعاه الوزير المغولي سعد الدولة اليهودي إلى بلاط المغول في إيران لمحاسبته على السياسة المالية الجائرة له في بلاد الروم وعدم سداده الالتزامات، وصدرت الأوامر بقتله[4]، بينما برئت ساحة نائب السلطنة «مجير الدين أمير شاه»، الذي حاول الوزير إقحامه في الوزر بعدم مشاركته في تلبية احتياجات مطالب الجيش المغولي فقال عبارته المشهورة «الذي يأكل وحده يستفرغ وحده»[5]، ويشير بذلك إلى الوزير فخر الدين القزويني.

ولما شعر المغول بعجز الوزراء وقصورهم عن توفير الأموال لجؤوا إلى وسيلة توزيع هذه الالتزامات على رجالات الدولة السلجوقية بمن فيهم الوزراء، ففي سنة (688هـ/ 1289م)، قسمت إدارة بلاد الروم مناصفة بين الصاحب القزويني ونائب السلطنة مجير الدين أمير شاه، وبدأ فخر الدين بالتجاسر والتطاول في تحصيل التزاماته، وقد ساعده في ذلك زمرة من الأعوان المحترفين في جباية الأموال[6]، واتسمت سياسته بالشدة والقسوة، ووضع قوانين لم يراع فيها قواعد الشرع[7].

ولم تجد تلك الوسيلة نفعًا مع المغول في تحصيل الأموال وفقدوا ثقتهم بقدرة الوزراء الذين اتخذوهم أداة ووسيلة لتحقيق مآربهم وجمع الأموال، ولجأ غازان خان سنة (698هـ/ 1298م) إلى تقسيم الالتزامات المالية إلى أربعة أقسام، وولايات السلطنة إلى أربعة أجزاء إدارية، وعيّن أربعة ملتزمين منهم: الوزير جمال الدين محمد، وصاحب الخزانة محمد بك، ونائب السلطنة كمال الدين التفليسي، والمستوفي شرف الدين عثمان، وصدرت الأوامر بتثبيت هؤلاء على مناصبهم الإدارية مقابل التزام بلغ مقداره ستين تومانًا -أي ما يعادل ستة وثلاثين مليون درهم سلجوقي- بالإضافة إلى بقية مصروفات المغول[8].

وقد فشل هذا النظام الذي شكّل الوزير أحد أقطابه الأربعة، وأصبح الوزير أداة بيد المغول؛ ففي سنة (707هـ/ 1307م) أوكل الإمبراطور أولجايتو خان للوزير أحمد اللاكوشي مهمة بيع الأراضي الحكومية لأصحاب المناصب العليا في الدولة لتحصيل الالتزامات[9]، وبذلك دبَّ الخلل في قواعد السلطنة، واضطربت أسس الرسوم فيها، وتردَّت الأوضاع الاقتصادية للأهالي الذين كانوا يتذمرون من تلك الالتزامات، ولم يعد للوزراء أي سلطة مالية في الدولة.

موقف العامة من الوزارات السلجوقية

تذبذبت مواقف العامَّة تجاه الوزارات السلجوقية التي تعاقبت على السلطنة، تبعًا لما كان يقدمه كل وزير لهم من التسهيلات والخدمات أو فرض الضرائب وإلغائها، وبعيدًا عن صراعات السلطة والمنافسة بين الأمراء فقد كان همّ الأهالي هو توفير الضرورات الأساسية التي تكفيهم شظف العيش وتعينهم على متاعب الحياة.

وجدت وزارة الصاحب شمس الدين الأصفهاني قبولاً لدى العامة، فقد ابتهجت جميع المدن السلجوقية بتعيينه على الوزارة سنة (642هـ/ 1244م)، وكان كلّما مرّ على مدينة أو قرية نصبت له الزينات وأقيمت له الأفراح[10].

كما حظي الأصفهاني بتأييد طبقات الفتوة والأخيان وهم من الطبقات الاجتماعية الفاعلة

(1) المصدر نفسه، ص ص 64، 67.
(2) المصدر نفسه، ص 153.
(3) المصدر نفسه، ص ص 64، 67.
(4) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص ص 62، 63، ومنجم باشي، جامع الدول، 2/ 114، ومجهول، السلاجقة در أناظولي، ص 73.
(5) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 67.
(6) المصدر نفسه، ص ص 158-162.
(7) المصدر نفسه، ص 152.
(8) المصدر نفسه، ص 210.
(9) المصدر نفسه، ص 237.
(10) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 512.

في المجتمع السلجوقي وفي مدينة قونية خاصة، والشاهد أنه لما حدث خلاف بين الوزير الأصفهاني والأمير أبي بكر البروناة سنة (644هـ/ 1246م) استغاث البروناة بالعامة لنصرته ودعا إليه الأخيان[1] وفتوة قونية لكنهم ردّوه قائلين: «إن الصاحب حاكم الملك وكافل مصالح السلطان ولن نعلن العصيان للسلطان ونظهر كفران النعمة بسبب ما أثير بينكما من غبار»[2].

ولم يثبت العامة على موقفهم تجاه الوزير شمس الدين الأصفهاني، وسرعان ما تبدل موقفهم من وزارته، ويبدو أنهم كانوا يميلون مع التيار السياسي الأقوى وهو السلطان، فلما تكالبت القوى على الصاحب، ووصل أمر ملكي من قبل الخان الأعظم بتقييد الوزير وقتله سارع الناس لتلبية دعوة الأمراء بمهاجمة الصاحب في بيته وأحضروه إلى دار السلطنة، وقد أمدهم الأمير جلال الدين قراطاي بمائتين من غلمان الحرس السلطاني لمساعدتهم وزوَّدهم بالسلاح والعتاد[3]، واقتاد الناس الوزير إلى ساحة القصر ونُفذ فيه حكم الإعدام.

كسب فخر الدين علي ودَّ الأهالي ومحبتهم، وازدانت أطراف البلاد بآثار خيراته وحسناته وفتحت أبواب الخير والراحة في بنائه للمساجد والمدارس والخانقاوات والزوايا، وامتاز عن بقية الوزراء بسهولة الحجاب وفتحه الباب أمام العامة، وكان هذا ما مكّنه من الجلوس على منصب الوزارة ما يقارب الثلاثين عامًا[4].

بينما أنف الناس وزارة فخر الدين القزويني التي فرضت عليهم من جهة المغول، ولما وصل قرار توليه الوزارة تمردت عليه جميع الولايات والمدن السلجوقية[5]، وشهدت وزارته ظلمًا للعامة وتخريبًا للبلاد[6]. ووقع في أيام وزارته زلزال في مدينة أرزنجان وفيضانات في مدينة أماسية[7]، فذهب لتفقد الأحوال، ولما عاد إلى قونية لم يستقبله الناس، وقدم إليه كبار المدينة وأعيانها فقط ومعهم الهدايا، فغضب الوزير ولم يقبلهم وقال: إنه لا يكفيني مائة شخص لطاعتي، فخاف الناس منه[8].

وكان الصاحب القزويني يظلم الناس ويتحكم في أسعار السلع والبضائع، وزاد عليهم الضرائب، ومنها ضريبة الغنم والمواشي، وكان يدوّن أسماء الناس في البيوت والشوارع، فتمرد الناس عليه وذهب الأخيان برئاسة آخي أحمد يشتكون إليه سوء أوضاعهم، فاتهمه القزويني بتحريض الناس عليه، وزاد تعنته، فتوجه رجال الصوفية إليه وفي مقدمتهم سلطان ولد بهاء الدين بن جلال الدين الرومي مع مريديه من الصوفية، وطالبه برفع الظلم عن الناس، ولكن دون جدوى[9].

الخاتمة

- أدت مؤسسة الوزارة دورًا مهمًّا في تاريخ سلاجقة الروم؛ لأنها المؤسسة الرسمية التي كانت تؤثر على مجمل النظام الإداري في السلطنة، وكان الوزير هو الوسيط للسلطان عند رعاياه، وحظي منصب الوزير بقدرٍ وافر من الاحترام والنفوذ، وكان الناس تواقين إلى شغل المنصب؛ لذلك كانوا يدفعون الرشاوى ويتكبد الوزراء معاناة الالتزامات المالية للوصول إلى الصدارة العظمى.
- كان تعيين الوزراء من صلاحيات السلاطين العظام، أو من طرف القوى الداخلية المتنفذة، ممثلة بالأمراء والأعيان وأتابكة الجيش، وبعد الاحتلال المغولي لبلاد الروم انتقلت تلك الصلاحيات إلى خانات المغول، وأصبحوا يتحكمون بمناصب الدولة العليا كالسلطنة والوزارة، ويوجهونها حسب مصالحهم.
- تدهورت أحوال الوزارة السلجوقية بتدهور السلطنة، ولم تكن الوزارة السلجوقية باعثًا على الاستقرار الداخلي بعد أن فقد منصب الوزارة

(1) الأخيان: (الإخوان) أو الفتوة، تنظيم اجتماعي انتشر في المدن والقرى السلجوقية في الأناضول، كان المنتسبون إليه ينتمون إلى طبقات اجتماعية مختلفة، منهم الأغنياء والمشايخ والعلماء، وأرباب الحرف والحرافيش والعاطلين عن العمل، أدت دورًا مهمًّا في مقاومة الاحتلال المغولي. ابن بطوطة، الرحلة، ص 302. وانظر:
Akdag Mustafa. Turkiyenin Iktisadi, ve Içtimai Tarihi (1242-1453). 1953. (AUDTCFAYA), Ankara, s 18.

(2) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 563، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 313.

(3) ابن بيبي، الأوامر العلائية، ص 585، ومجهول، مختصر سلجوقنامه، ص 320.

(4) الأقسرائي، مسامرة الأخبار، ص 64.

(5) مجهول، السلاجقة در أناظولي، ص 57.

(6) منجم باشي، جامع الدول، 2/ 113.

(7) أماسية: بناها السلطان علاء الدين كيقباد الأول، وهي مدينة حسنة البناء، كبيرة المساحة، كثيرة الأسواق. القزويني، نزهة القلوب، ص 93.

(8) مجهول، السلاجقة در أناظولي، ص 62.

(9) مجهول، السلاجقة در أناظولي، ص 63.

رونقه، فأصبح الوزراء ألعوبة بيد المتنفذين من رجالات المغول، وتراجعت صلاحياتهم أمام تسلّط الأمراء وازدياد نفوذهم وخاصة أمير الحجاب "البرواناة" ونائب السلطنة.

- أكدت حركة التبديلات المستمرة بين الوزراء اضطراب الأحوال الداخلية وعجز السلاطين بسبب اشتداد الحروب الأهلية فيما بينهم وصراعاتهم الدائمة على العرش السلجوقي التي انعكست آثارها على دواوين السلطنة جميعها، ولم نجد في هذه الدراسة مظاهر النفوذ والسطوة التي حظي بها وزراء السلاجقة العظام الذين حكموا في إيران والعراق.
- أهمل الوزراء واجباتهم في خدمة السلطنة من أجل مصالحهم الشخصية، ولكنهم ظلوا يزاولون نشاطهم العسكري والمالي والإداري حتى أواخر العصر السلجوقي وسقوط السلطنة.

المراجع

ابن العبري، أبو الفرج غريغورس بن هارون الملطي. ترجمة: إسحاق، أرملة. 1986م. تاريخ الزمان. بدون رقم الطبعة، دار المشرق، بيروت، لبنان.

ابن العبري، أبو الفرج غريغورس بن هارون الملطي. وضع حواشيه: المنصور، خليل. 1997م. تاريخ مختصر الدول. بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن بطوطة، محمد بن عبدالله. تحقيق: طلال، حرب. 1980م. تحفة النظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار المعروف بـ «رحلة ابن بطوطة». بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن بيبي، حسين بن محمد بن علي الجعفري الرُّغدي. عناية: إرزاي، عدنان. 1956م. الأوامر العلائية في الأمور العلائية. نسخة مصورة بالفاكس ميل عن مخطوطة مكتبة آيا صوفيا، رقم 2985، أنقرة، تركيا.

ابن سعيد، أبو الحسن علي موسى المغربي. تحقيق: إسماعيل، العربي. 1970م. كتاب الجغرافيا. بدون رقم الطبعة، بيروت، لبنان.

ابن شداد، محمد بن علي بن إبراهيم. اعتناء: أحمد، حطيط. 1983م. تاريخ الملك الظاهر. بدون رقم الطبعة، وزارة الأبحاث العلمية والتكنولوجية، بيروت، لبنان.

ابن شداد، محمد بن علي بن إبراهيم. تحقيق: يحيى، عبادة. 1978م. الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة. بدون رقم الطبعة، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا.

ابن عبدالحق، صفي الدين عبدالمؤمن البغدادي الحنبلي. تحقيق: البجاوي، علي محمد. 1995م. مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع. بدون رقم الطبعة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر.

ابن فضل الله العمري، أحمد بن يحيى شهاب الدين. تحقيق: أحمد، الشاذلي. 2003م. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. بدون رقم الطبعة، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة.

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن نور الدين علي بن جمال الدين محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب. د.ت. تقويم البلدان. بدون رقم الطبعة، دار صادر، بيروت، لبنان.

إقبال، عباس. ترجمة: أحمد، حلمي. 1984م. الوزارة في عهد السلاجقة. بدون رقم الطبعة، جامعة الكويت، الكويت.

الأقسرائي، محمود بن عبدالكريم. تصحيح: توران، عثمان. 1999م. مسامرة الأخبار ومسايرة الأخيار. بدون رقم الطبعة، بدون بيانات الناشر وبلد النشر، أنقرة، تركيا.

الباشا، حسن. 1978م. الألقاب الإسلامية بين التاريخ والوثائق والآثار. بدون رقم الطبعة، دار النهضة، مصر.

البقلي، محمد قنديل. د.ت. التعريف بمصطلحات صبح الأعشى. بدون رقم الطبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

بوزورث، كليفورد. ترجمة: اللبودي، حسين. 1995م. الأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي. بدون رقم الطبعة، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، القاهرة، مصر.

خواندمير، غياث الدين بن همام. ترجمة وتعليق: أمين، حربي، والصياد، فؤاد. 1980م. دستور الوزراء. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

الخوبي، حسن بن عبدالمؤمن. تصحيح: عدنان، صادق إرزاي. 1963م. رسوم الرسائل ونجوم الفضائل. بدون رقم الطبعة، دانشكاه أنقرة، تركيا.

الخوبي، حسن بن عبدالمؤمن. تصحيح: عدنان، صادق إرزاي. 1963م. غنية الكاتب ومنية الطالب. بدون رقم الطبعة، دانشكاه أنقرة، تركيا.

الدوادار، بيبرس بن عبدالله المنصوري. تحقيق دونالد، س. ريتشارد. 1998م. زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة. بدون رقم الطبعة، المؤسسة الألمانية للبحث العلمي والمعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، لبنان.

رايس، تمارا تالبوت. ترجمة: لطفي، الخوري. 1968م. السلاجقة تاريخهم وحضارتهم. بدون رقم الطبعة، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. عناية: إبراهيم، عبدالمنعم. 2007م. تاج العروس من جواهر القاموس. بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

سبط ابن الجوزي، المظفر بن يوسف بن قزأوغلي. 1952م. مرآة الزمان في تاريخ الأعيان. بدون رقم الطبعة، حيدر آباد الدكن، الهند.

الصقاعي، فضل الله بن أبي الفخر. تحقيق: جاكلين، سوبله. 1974م. تالي كتاب وفيات الأعيان. بدون رقم الطبعة، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، سوريا.

طقوش، محمد. 2002م. تاريخ سلاجقة الروم في آسيا الصغرى «مدخل إلى تاريخ العثمانيين». بدون رقم الطبعة، دار النفائس، بيروت، لبنان.

القزويني، زكريا بن محمد بن محمود. د.ت. آثار البلاد وأخبار العباد. بدون رقم الطبعة، دار صادر، بيروت، لبنان.

القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي. شرحه: شمس الدين، محمد. 1987م. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

كلاوسنر، كارلا آل. ترجمة: عبدالجبار، ناجي. 2001م. دراسة في الإدارة المدنية في العصر العباسي الوزارة أنموذجا (447هـ/ 1055م-590هـ/ 1194م). بدون رقم الطبعة، بيت الحكمة، بغداد، العراق.

لسترانج. ترجمة: بشير، فرنسيس، وعواد، كوركيس. 1985م. بلدان الخلافة الشرقية. بدون رقم الطبعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الماوردي، علي بن محمد. دراسة وتحقيق: رضوان، السيد. 1989م. قوانين الوزارة وسياسة الملك. بدون رقم الطبعة، دار الطليعة، بيروت، لبنان.

الماوردي، علي بن محمد. دراسة: رشيد، الجميلي. 1989م. الأحكام السلطانية والولايات الدينية. بدون رقم الطبعة، بدون بيانات الناشر، بغداد، العراق.

مجهول. ترجمة: محمد، السعيد جمال الدين. 1994م. مختصر سلجوقنامه. بدون رقم الطبعة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، قطر.

مجهول. د.ت. الآثار المولوية في الأدوار السلجوقية «تاريخ آل سلجوق در أناطولي». بدون رقم الطبعة، نسخة مصورة بالأوفست عن مخطوطة رقم 1369. جابخانة كمال إسلامبول، تركيا.

المدور، مروان. 1982م. الأرمن عبر التاريخ. الطبعة الأولى، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

المستوفي القزويني، حمد الله بن أبي بكر بن أحمد بن نصر. اهتمام: نوائي، عبدالحسين. 1362هـ. تاريخ كزيده. بدون رقم الطبعة، مؤسسة أمير كبير، طهران، إيران.

المستوفي القزويني، حمد الله بن أبي بكر بن أحمد بن نصر. تصحيح: سياقي، محمد دبير. 1381هـ. نزهة القلوب. بدون رقم الطبعة، قزوين، إيران.

منجم باشي، أحمد بن لطف الله. 2000م. جامع الدول (تاريخ الروم من آل سلجوق والذيل في فروع السلاجقة). بدون رقم الطبعة، دار الكتب الأكاديمية، إزمير، تركيا.

النويري، شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب. تحقيق: عاشور، سعيد. د.ت. نهاية الأرب في معرفة فنون الأدب. بدون رقم الطبعة، مكتبة دار النهضة، القاهرة، مصر.

الهمذاني، رشيد الدين فضل الله. ترجمة: فؤاد، عبدالمعطي الصياد. 1983م. جامع التواريخ (خلفاء جنكيز خان من أوكتاي قاآن إلى تيمور قاآن). بدون رقم الطبعة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

الهمذاني، رشيد الدين فضل الله. ترجمة: محمد، صادق نشأت. 1986م. جامع التواريخ. بدون رقم الطبعة، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ياقوت، شهاب الدين أبو عبدالله بن عبدالله الرومي الحموي البغدادي. تحقيق: الجندي، فريد عبدالعزيز. 1995م. معجم البلدان. الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت، لبنان.

اليونيني، قطب الدين موسى بن محمد بن أحمد. 1955م. ذيل مرآة الزمان. بدون رقم الطبعة، وزارة المعارف الحكومية العالية الهندية ومطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.

Akdag Mustafa. Turkiyenin Iktisadi, ve Içtimai Tarihi (1242-1453). 1953. (AUDTCFAYA), Ankara-Turkey.

Cahen, Claude. 1968. Pre-Ottoman Turkey: A General Survey of the Material and Culture and History c1071- 1330. Translated by Jones- Williams, J. 1968.Taplinger Publishing Co, Inc., New York, USA. p 225.

Combe,S. J. Wiet G .1934-1940. Repertoire Chronologique d'epigraphie Arabes. Le Caire lmptime de le L'Instuitut: MCMXLII.

Hakki, Ismail. 1970. Osmanli Devleti Teşkilatinda Medhal. Türk Tarhi,kurumu Basimevi. Ankara, Turkey. Pp: 95-96.

Turan, O. 1999. Selçuklúlar Zamaninda Türkiye Tarihi (1071- 1318). Bogaziçi Yayinlari- Istanbul.

Turan, O . 1988 . Selçuklari Hakkinda Resmi Vesiklar. Ankara-Turkey.

Bal, M .Suat .2008. Türkiye Selçuklu Devletine Hükümdarlik Yapan Vezir Şemseddin Isfahani. Türkiyat Araştirmalari Dergisi. Xv: S 265-290

Mikail, B . 1997. Şelçuklu veziri kadi Izzeddin Tarafindan Düzenlenen. Bir,Vakif- Name (Ata Dergisi) konya. S, N 111:s47-53.

Şahin, S . 2006. Sivas Gök Medrese Ve Kitabelerindeki Rivayetterin Hadis. Çumhuriyet Univeritesi Ilahyat Fakulities dergisit. GXII:S140-182.

Turan, O . 1948. Gelaleddin Karatay Vevakfiyeleri. Belleten, Ankara. Xll:S 45–48.

Validey, T,Z. 1931.Mogollar Devrinde Anadolunun Iktisadi Vaziyet. (THITM)1: S 42-51 .

Ministry System in the Rum Seljuk Anatolia (470-708هـ/1077-1308م)

Fatima Yahya Zakarya Al- Rbaidi

Islamic History and Arab Islamic Civilization
Al-Balqa Applied University, Jordan

ABSTRACT

The position of minister is one of the important administration posts that was highly regarded during the Seljuk rule. Appointing ministers in the Roman Seljuk sultanate was one of the tasks that can only be done by the great sultans themselves. When the sultan's authority became weak, princes and the army leaders performed appointing ministers. After the Mongols occupation of Anatolia, the Mongols' emperor performed appointing ministers.

This study shed light on the Seljuk ministry conditions in the Roman territories. It also presents the most important Seljuk ministries that ruled during that era. The principles of choosing and appointing the ministers were also discussed. Moreover, the study revealed the skills of the Minster's in different fields such as the administrative, financial experiences, ability to lead the army, and their proficiency in diplomatic missions, embassies, and treaties approval.

The main findings of this study indicated that ministries neglected their duties in serving the sultan, they also practiced their military, financial, and managerial activities till the end of the Seljuk era and the fall of Sultanate for their own personal benefit.

Key Words: Sadara Uzam, Seljuk ministry.

ملحق

الوزراء السلاجقة في بلاد الروم (470-708هـ/ 1077-1308م)

1. مجد الدين بكر	(.....- 617هـ/1220م)
2. الصاحب رشيد الدين	(617-625هـ/1220-627م)
3. ضياء الدين قرا أرسلان	(625هـ-630هـ/1227-1232م)
4. مهذب الدين علي بن سليمان الديلمي	(630-642هـ/1232-1244م)
5. شمس الدين محمد الأصفهاني	(642-646هـ/1244-1248م)
6. القاضي عز الدين محمد الرازي	(646-647هـ/1248-1249م)
7. الإمام نجم الدين النخجواني (المرة الأولى)	(647هـ/1249م)
8. شمس الدين محمود بابا الطغرائي	(648هـ/1250م)
9. القاضي عز الدين محمد الرازي (المرة الثانية)	(654هـ/1256م)
10. قاضي العسكر شمس الدين قمادة	(654هـ/1256م)
11. شمس الدين محمود بابا الطغرائي (للمرة الثانية)	(654-658هـ/1256-1260م)
12. فخر الدين علي بن الحسين (للمرة الأولى)	(659- 670هـ/1261-1272م)
13. مجد الدين أبو المحامد محمد بن الحسين الأرزنجاني	(670هـ/1272م)
14. فخر الدين علي بن الحسين (المرة الثانية)	(687هـ/1288م)
15. فخر الدين القزويني	(687-690هـ/1288-1291م)
16. شمس الدين أحمد اللاكوشي (للمرة الأولى)	(691هـ/1292م)
17. نجم الدين النخجواني (المرة الثانية)	(691-693هـ/1292-1294م)
18. شمس الدين أحمد اللاكوشي (للمرة الثانية)	(696-698هـ/1296-1298م)
19. جمال الدين محمد	(698-700هـ/1298-1300م)
20. علاء الدين السماوي	(700-704هـ/1300-1304م)
21. شمس الدين أحمد اللاكوشي (للمرة الثالثة)	(704هـ/1404م)